جـــــــامعـة يحـــي فـــــارس بالمـــديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية.

الموضوع

واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA لقصر البخاري-2018 /2019-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعـــداد الطالبتين:

- ✓ منصوري فوزية.
- ✓ طريق الزهرة.

تحت إشراف الأستاذ:

– د/ غـــزازي عمـــاد.

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د/ برابح محمد	أستاذ محاضر	رئيسا
د/غزازي عماد	أستاذ محاضر	مشرفا
د/باصور كمال	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

اهداء

إلى أبي أطال الله في عمره.

إلى أمي شفاها الله وأطال في عمرها.

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل من أنار لي دروب العلم والمعرفة.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل طلبة العلم.

الزهرة

اهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أبي أطال الله في عمره.

إلى النور الذي أستضيء به في طريقي في هذه الدنيا

أمي الغالية رحمة الله عليها.

أختي العزيزة وإخوتي الأعزاء...

إلى زوجي رفيق دربي...

إلى صديقاتي الغاليات...

وإلى كل من خصني بدعاء مخلص من القلب،

وكل من شجعني في إنجاز هذه المذكرة

فوزية

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم

والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى من ساعدنا في

إتمام هذا العمل وساعدنا فيما واجهناه

من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

"غزازي عماد" لقبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى مساهمته المعرفية والمنهجية ونصائحه

المرتبطة بكتابة هذه المذكرة

كما نشكر كافة عمال البنك الوطني الجزائري **BNA**

بقصر البخاري

على مساهمتهم الفعالة في إسقاط

المعارف النظرية والتطبيقية المتعلقة

بالموضوع.

مستخلص :

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية و ذلك من خلال دراسة تطبيقية على وكالة بنك الوطني الجزائرية بقصر البخاري .

توصلت الدراسة إلى ان وسائل الدفع الإلكترونية تسهل التعاملات بين الأفراد كونها تضمن تقليص التداول النقدي إلا أن مختلف أنواع البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر و يتجسد هذا على أرض الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقة .

الكلمات المفتاحية:

- وسائل الدفع التقليدية، وسائل الدفع الإلكترونية، البنوك التجارية.

Abstract :

The study aimed to know the reality of the use of electronic payment methods in commercial banks through an applied study on the agency of the National Bank of Algeria in KSAR Al-Bukhari Palace.

The study concluded that electronic payment methods facilitate transactions between individuals as it ensures the reduction of cash circulation. However, the various types of bank cards have not received the expected success. This is reflected in the reality of the small number of users of this card.

key words:

- Traditional payment methods, - Electronic payment methods.
- Commercial banks.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
مستخلص	
فهرس المحتويات.	II
قائمة الأشكال.	V
قائمة الجداول.	VI
جدول الرموز و المصطلحات	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك التجاري.	03
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهميتها.	06
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.	09
المبحث الثاني: موارد البنوك واستخدامات البنوك التجارية.	13
المطلب الأول: موارد البنوك التجارية.	13
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية.	15
المبحث الثالث: إدارة البنوك التجارية.	17
المطلب الأول : مجلس الادارة.	17
المطلب الثاني :الإدارة الرئيسية للبنوك التجارية.	18
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري.	20
خلاصة	21
الفصل الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية	
تمهيد	23
المبحث الأول :مفهوم وسائل الدفع التقليدية و أنواعها	24
المطلب الأول:مفهوم وسائل الدفع	24

المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع	25
المطلب الثالث:أنواع وسائل الدفع التقليدية	25
العنوان	**الصفحة**
المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	28
المطلب الأول:ماهية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.	28
المطلب الثاني:خصائص وسائل الدفع الإلكترونية وتقييمها	29
المطلب الثالث:أنواع وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	31
المبحث الثالث: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية ونجاحها و العراقيل التي تواجهها	42
المطلب الأول:العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية	42
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية	44
المطلب الثالث :العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية	46
خلاصة .	49
الفصل الثالث: دراسة حالة لوكالة البنك الوطني الجزائري لقصر البخاري .BNA	
تمهيد	51
المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري.	52
المطلب الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري.	52
المطالب الثاني: دراسة وكالة البنك الوطني الجزائري لقصر البخاري.	53
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري لقصر البخاري.	55
المبحث الثاني: استخدامات البنك الوطني الجزائري لوسائل الدفع الحديثة لوكالة قصر البخاري.	57
المطلب الأول: البطاقة المصرفية الوطنية(بطاقة CIB)	57
المطلب الثاني: البطاقة المصرفية الدولية (بطاقة VISA).	64
المطلب الثالث: نهائي الدفع الإلكتروني(TPE).	66
المبحث الثالث: معوقات استخدام وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري . BNA	69

المطلب الأول: المشاكل والعراقيل التي تواجه البنك الوطني الجزائري عند تعامله بوسائل الدفع الإلكترونية في وكالة قصر البخاري.	69
المطلب الثاني: الحلول لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه البنك الوطني الجزائري.	69
خلاصة.	71
الخاتمة.	73
قائمة المراجع.	76

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01.01)	الوساطة المالية في البنوك التجارية	05
(02.01)	أنواع البنوك التجارية	08
(03.01)	نموذج هيكل تنظيمي لأحد البنوك التجارية	20
(01.02)	دورة استخدام النقد الإلكتروني	32
(02.02)	دورة إستخذام الشيك الإلكتروني و إجراءاتها	34
(01.03)	الهيكل التنظيمي لوكالة BNA لقصر البخاري	56
(02.03)	توضح الوجه الأمامي والخلفي لبطاقة CIB	59
(03.03)	البطاقة الكلاسيكية	60
(04.03)	البطاقة الذهبية	61
(05.03)	جهاز GAB	63
(06.03)	البطاقة المصرفية الدولية VISA	66
(07.03)	جهاز TPE	68

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01.03)	مقارنة بين الفيزا الكلاسيكية والذهبية	64
(02.03)	نهائي الدفع الإلكتروني TPE	67

مقدمة:

إن التحولات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة و البرمجيات و الإتصالات ، أدت إلى فرض أشكال جديدة من المعاملات المرتبطة بالإقتصاد و المعلومات وهي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها الناس وبدؤوا التعامل على أساسها نظرا لمزايها من ناحية السرعة و التكلفة حيث أثرت على مختلف الجوانب الإقتصادية و القانونية و الإجتماعية و الثقافية ، و المصارف واحدة من القطاعات التي إمتد إليها هذا التطور فلها دور كبير في تنظيم و تطوير إقتصاديات الدول عبر العالم فإن مجالات عمل البنوك تؤثر و تتأثر بمجريات المعاملات المالية التي تقوم بتنفيذها ، ولكي تتمكن هذه البنوك من الإضطلاع بدورها وتكييف نفسها بشكل يتلائم مع التطور التكنولوجي في جميع المجالات وخصوصا في المبادلات المالية و التجارية و العالمية و الإقليمية فإنها مطالبة بتجديد دورها بتحقيق المنافع والإستفادة من الفرص المتاحة بتعظيم إيرادتها .

و يمكن التجديد هنا في وسائل الدفع كونها البضاعة الأساسية التي يتمركز حولها عمل البنوك ، حيث كانت تستخدم وسائل دفع تعتمد بدرجة أولى على النقود وبالدرجة الثانية على الورق و لكن في ظل التطورات السريعة في عالم الإلكترونيات و ظهور الإنترنت أدى إلى تحديث وسائل الدفع بآلية جديدة ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية حيث أن كل العمليات فيها تسير إلكترونيا ولا وجود للقطع النقدية ولا الورقية.

ومع هذه التطورات أدركت الجزائر ضرورة الإرتفاع بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التغيرات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع فإعتمدت البنوك الجزائرية على التطوير بإدخال العديد من التقنيات الحديثة و كانت و سائل الدفع الإلكترونية من أهم التطورات التي إعتمدتها البنوك في أعمالها.

إشكالية الدراسة :

وضمن هذا الإطار تبرز ملامح إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

مامدى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري بوكالة قصر البخاري المدية؟

الأسئلة الفرعية :

_ كيف يمكن الإنتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الحديثة؟

_ ماهي العوامل المؤدية لظهور وسائل الدفع الإلكترونية ؟

_ ما واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية؟

الفرضيات :

_ عدم كفاءة وسائل الدفع التقليدية أدى إلى ظهور أدوات أكثر حداثة.

_ وجود مجموعة من الثغرات في وسائل الدفع التقليدية ساعدت في ظهور وسائل الدفع إلكترونية.

_ محدودية □لاحية و إستعمال وسائل الدفع الحديثة نظرا لعدم الخبرة في إستعمالها و عدم توفر أجهزة حديثة للعمل بها على مستوى البنك الو□ني الجزائري.

_ أثرت التكنولوجيا المالية إيجابا على تحديث وسائل الدفع في البنك الو□ني الجزائري.

دوافع إختيار الدراسة :

هناك مبررات عديدة دفعتنا لإختيار الموضوع نذكر منها :

_الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات حديثة النشأة و منها البنكية و تكوين فكرة عامة عنها،كالبنوك الإلكترونية،أساليب الدفع الحديثة و كيفية عملها،و التي بدورها عاعدت في التطور والمستمر و متوا□ل.

_ التطور الإقتصادي و التكنولوجي المتزايد و الذي يمس القطاع البنكي بصفة عامة و العمل البنكي بصفة خا□ة بالاضافة إلى ميولنا للتعرف على أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية،والبحث عن سبل القضاء على العراقيل التي تحد من إنتشار و نجاح هذه الوسائل.

أهداف الدراسة :

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدراسة :

_ محاولة إدراك التحديات التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر و التعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة في النشاط المصرفي.

_ محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية.

_التعرف على واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و مختلف أنواعها.

منهج الدراسة :

لمعالجة موضوع الدراسة استخدمنا المناهج المعتمدة في البحوث الإقتصادية بصفة عامة و هو المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يتلائم و طبيعة الموضوع.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : وسائل الدفع الإلكترونية على وكالة البنك الوطني الجزائري لقصر البخاري

الحدود الزمانية : 2018-2019.

صعوبات الدراسة :

أثناء إعدادنا لهذا البحث و كغيرنا من الباحثين،واجهتنا بعض الصعوبات نرى من الضروري ذكر بعضها :

_ نظرا للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بصفة عامة و تكنولوجية الإنترنيت بصفة خاصة فإن المعلومات الواردة في الكتب تصبح قديمة نوعا ما.

_صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك و ذلك لأنها وثائق و معلومات داخلية خاصة بالبنك .

الدراسات السابقة :

* دراسة الباحث لوصيف عمار و المعنونة بإستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2009/2008، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع و مقارنتها بالتجربة العالمية و ذلك لمعرفة الحدود التي بلغتها،وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة وتقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع ذلك التقليدية،وكذلك محاولة معرفة مدى إستجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الدفع.

* دراسة الباحثة بن مسعي إيمان و المعنوية بواقع تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة و بنك الخليج الجزائر-وكالة بسكرة- مذكرة ماستر كلية العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيظر بسكرة 2016-2017 حيث تهدف إلى محاولة تسليط الضوء على وسائل الدفع الإلكترونية ومختلف أنواعها و إبراز المخاطر المتعلقة بها وكذلك التعرف على الصيرفة الإلكترونية مع التركيز على البنوك الإلكترونية وماهو واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية إستعمالها في البنوك التجارية الجزائرية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث سوف نقوم بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: البنوك التجارية: من خلال الفصل الأول سوف نتناول ماهية البنوك التجارية، موارد واستخدامات البنوك التجارية، وأهم إداراتها.

الفصل الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية: فسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم وسائل الدفع التقليدية وأنواعها، وسائل الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية والعراقيل التي تواجهها.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الو□ني الجزائريBNA، بقصر البخاري.

الفصل الأخير: تمحور هذا الفصل حول عموميات حول البنك الو□ني الجزائريBNA، بقصر البخاري، إضافة إلى استخدامات البنك الو□ني الجزائري لوسائل الدفع الحديثة وأهم المشاكل والعراقيل التي تواجهه عند تعامله بوسائل الدفع الإلكترونية وأهم الحلول.

تمهيد:

تعد البنوك التجارية جوهر النظام المصرفي ومحرك الإقتصاد الوطني حيث تلعب دورا مهما فيه ويتجلى ذلك الدور في قيامها بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات مدرة للعائلات ولكن بأقل المخاطر وهذا يتحقق إذا قامت إدارة هذه البنوك بتخطيط هذه النشاطات بشكل جيد وتنفيذ الخطط بشكل يسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف البنك ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.

في المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية.

أما المبحث الثالث: إدارة البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.

عرفت البنوك منذ القدم، حيث يعود أول ظهر لها على يد العراقيين في القرن الرابع قبل الميلاد، وكانت وظيفتها تتمثل في جمع الودائع ومنح القروض، ولقد تطورت مع التطور الإقتصادي لتصبح في الوقت الحالي مصدر هام لتمويل مختلف المشاريع الإستثمارية والإقتصادية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية:

كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، فهو الكلمة الإيطالية "banco" والتي تعني المصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المكان الذي توجد فيه تلك المصطبة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الإقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوربا وإيطاليا هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك على إيداع الأموال، فإذا كان المودَع ذهبا يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرو ر الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدس في خزائن الصائغ، ولقد تنبه الصائغ لهذه الحقيقة فصار يعرض مالديه من ذهب مقابل فائدة، وهكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك وهي الإقتراض [2]، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما صار القرض يأخذ شكل الإيصال يحرره الصائغ بدل من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للإستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون.

ولعل أول بنك قام كان بالبندقية سنة1571، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام سنة 1609، بنك إنجلترا سنة1694 وبنك فرنسا سنة 1800[3].

منذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت في الغالب مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى أموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة

---

[1] – شاني القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديونا المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص25.

[2] – زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك دارالميسرة للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، عمان– الأردن، 1996، ص11.

[3] – محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص73.

إفلاسها، وخلال القرن التاسع عشر تم إجراء تعديلات على قوانين إنشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات المساهمة ويرجع ذلك انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوربا مما أدى إلى نمو شركات وكبر حجمها واتساع نشاطها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها وصارت موجودة في كل مكان تقريبا وكان لها أثر بالغ في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات المختلفة[1].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية:

من الصعب إيجاد تعريف كامل وشامل للبنك التجاري والذي ارتأينا أن نعرض عدة تعاريف :

تعريف01: البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك، وأهم مميزاتها هي قبول الودائع تحت الطلبوالحسابات التجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت[2].

تعريف02: البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع بالإضافة إلى منح الإئتمان [3].

تعريف03: البنوك التجارية هي المؤسسات التي تتعامل في الدين أوالإئتمان، والتي تتمتع بسلطة إصدار نقود الودائع، وتمثل البنوك التجارية القسم الأكبر في النظام البنكي حتى يطلق عليه في بعض الأحيان اصطلاح النظام البنكي[4].

تعريف04: هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع، تدفع عند الطلب، أو في آجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عملية تنمية الإدخار والإستثمار في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق الأوضاع التي يقررها البنك المركزي، والشكل التالي يوضح ذلك [5]:

[1] – ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2000، ص274.

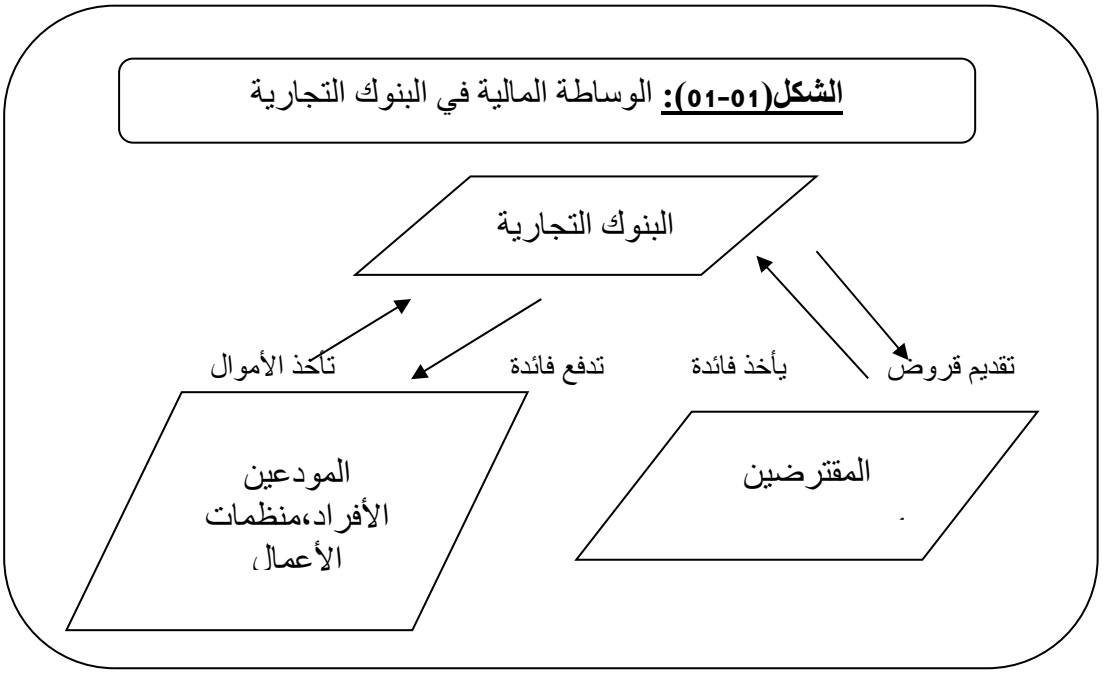
[2] – رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص63.

[3] – منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2000،ص05.

[4] – منهل مطر ديب شوتر، رضوان العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1996،ص182.

[5] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص20.

الشكل(01-01): الوساطة المالية في البنوك التجارية



المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص08.

تعريف 05: في منشأة مالية مخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر المكان الذي يتلقى فيه عارضوا الأموال بطابعيها،حيث يوفر نظام ذو كفاية يقوم بتعبئة ودائع مدخرات الأفراد والمنشآت[1].

تعريف06: تعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية متقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، متخصصة في تقديم القروض قصيرة الأجل عن طريق الخصم والتسبيقاتعلى الحساب الجاري، وتسبيقات بضمانات كما تقوم بعملية خلقالنقود كذلك عن طريق العروض التي تمنحها [2].

تعريف07: هي إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمؤسسات ، أي تعبئة إنجاز المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الإقتراض قصير الأجل[3].

ومنه يمكن استخلاص خصائص البنوك التجارية التالية [4]:

- تتأثر برقابة البنك المركزي وتؤثر علية.

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص20.

[2] – Ahmed Silem, Jeam – Marie, Albertimi, Economie, 05eme Edition,Dalloz, Paris,1995,P60

[3] – رضا صاحب أبو حمد علي، غدارة المصارف(مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص19.

[4] – أحمد علي نعيم، اقتصاديات البنوكمع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر،1989،ص16.

– تعدد البنوك التجارية أمام وحدانية البنك المركزي.

– تختلف النقود القانونية عن النقود المصرفية فالأولى إبتدائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة القانون.

– تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الربح على عكس البنك المركزي.

– تعددت البنوك التجارية وتنوعها تبعا لحاجة السوق النقدية وتركزها لشبه الإحتكارية على الأسواق[1].

– هدفها الأساسي هو تحقيق الربح بعكس البنوك المركزية فهي تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهميتها:

أولا: أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية على عدة أنواع متعددة [2]:

1- **من حيث تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

- **البنوك التجارية العامة:**

وهي البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتقوم بنشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان، قصير ومتوسط الأجل ، وبذلك فهي تقوم بكافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

- **البنوك التجارية المحلية:**

وهي تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيةً، مثل: محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفرع في هذه المنطقة المحددة وتكون صغيرة الحجم بالإضافة إلى ذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات التي تقوم بتقديمها.

2– من حيث النشاط(الحجم):

وتقسم البنوك التجارية إلى:

- **بنوك الجملة:**

ونقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

[1] – سليمان بونياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص144.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص29.

- **بنوك التزئة:**

وهي عكس بنوك الجملة بحيث تتعامل مع صغار الزبائن والمؤسسات الصغرى لكنها تسعى لجذب عدد أكبر منهم، ومن بين مميزاتها أنها منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية من خلال خلق منافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك، والتعامل مع الأفراد ، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات وذلك من خلال المستهلك النهائي.

3- من حيث عدد الفروع[1]:

ويمكن تقسيم البنوك التجارية من حيث عدد الفروع إلى:

- **البنوك ذات الفروع:**

وتكون في الغالب على شكل شركات مساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة حيث تغطي اغلب أنحاء الدولة و سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير شؤونها حيث يترك للفرد تسيير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إ فيما يتعلق بالأمور الهامة التي تنص عليها ئحة البنك ويتميز هذا النوع من البنوك ب:

- يعمل في النطاق الأهم.
- يخضع للقوانين العامة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.
- تميل إلى التعامل بالقروض قصيرة الأجل وذلك لتمويل رأسما لعامل لضمان سرعة استرداد القرض بالإضافة إلى التعامل بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

- **بنوك السلاسل:**

هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، وهذا النوع يتواجد إلأا بالو يات المتحدة الأمريكية.

4- بنوك من حيث ملاكها: وتمثل مايلي:

- **بنوك المجموعات:**

[1] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص30.

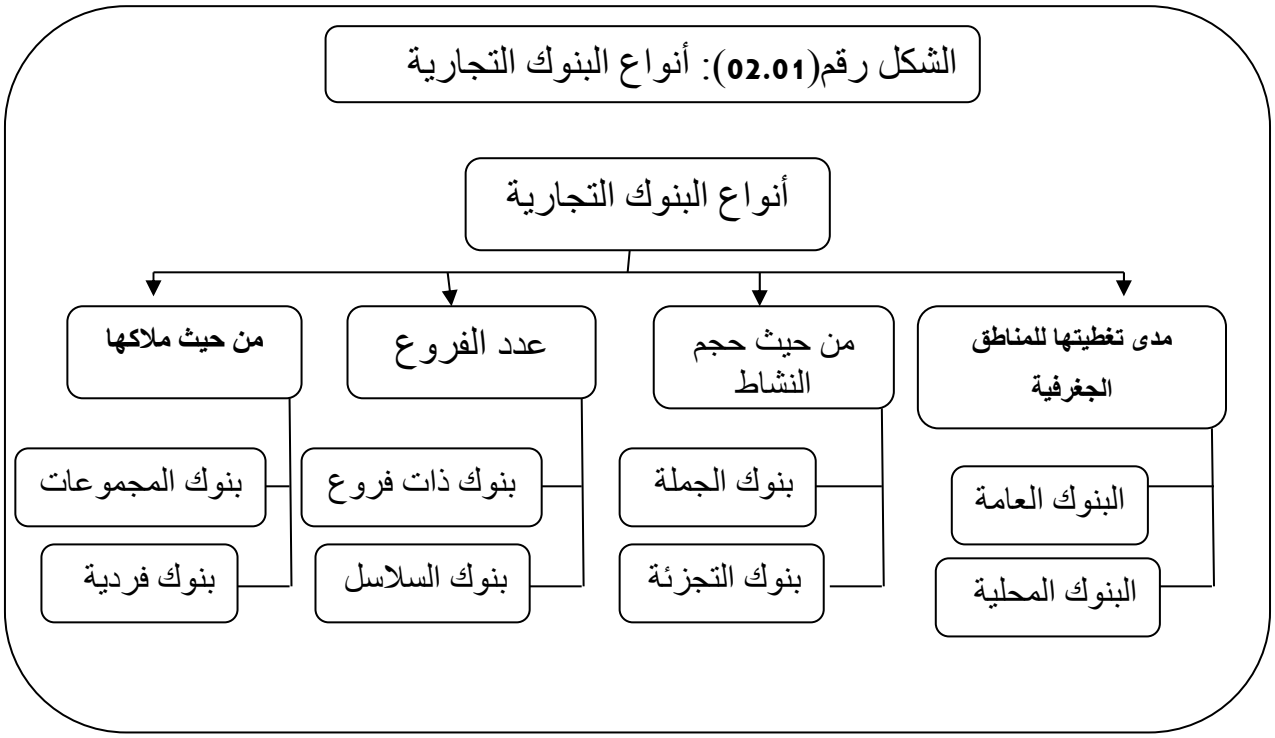
تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي وتأخذ شكل الشركة القابضة بحيث تقوم هذه الأخيرة بالإشراف على الشركات التابعة بحيث تأخذ طابعا احتكاريا ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

- **البنوك الفردية:**

تقوم هذه البنوك على مايتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها مؤسسة فردية تكون محدودة رأسمال، ولذلك فهي تتعامل في مجالات قصيرة الأجل ثم توظف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر[1].

ويمكن اختصار أنواع البنوك التجارية في الشكل التالي:

الشكل رقم(02.01): أنواع البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مرجع محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص19.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص31.

ثانيا :أهمية البنوك التجارية

تستوجز أهمية البنوك التجارية في النقاط التالية[1]:

1- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لإقتصار المشاركة على مشرع واحد

2- نظرا لتنوع إستثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان في الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية

3- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل

4- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الإقتصاد أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود

5-بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، و عائد مختلف، و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تتجنب لها

6- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة

7- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للإثنين[2].

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

أولا : وظائف البنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية بوظائف متنوعة منها ما هو تقليدي قديم ، ومنها ماهو عصري حديث :

الوظائف التقليدية :

_ **قبول الودائع** : تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات و هيئات مختلفة إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ، و تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء نقود[3].

و الودائع أنواع :

[1] – إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص68.

[2] – شاكر القزويني، مرجع سابق، ص57.

[3] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص13.

* **الودائع الجارية تحت الطلب** : وتتطلب إلتزاما حاليا من البنك على أن يكون على إستعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها :

* **ودائع لأجل** : وتتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهرا أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ، و يجوز سحبها قبل تاريخ إستحقاقها

***ودائع بإخطار**: وهذا النوع يتم فيه الإتفاق بين المودع و البنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ، و يجوز سحبها فور إنتهاء المدة إ بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة[1].

***ودائع التوفير**: تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بد من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون تضحية بإعتبارها سيولة ، حيث يمكن السحب منها في أي ، وقت دون وجود قيود على السحب منها[2].

ـ **تقديم القروض** : يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة و الربحية و تنقسم إلى :

* **قروض لضمانات مختلفة**: أي قروض لضمانات المحاصيل الزراعية المنقو ت ، الأوراق المالية ، عقارات وغيرها .

***قروض بدون ضمانات** : و يكون الضمان شخصية و يستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص

2- الوظائف الحديثة:

إن الوظائف التقليدية تكتسي طابعا من التجديد و الإستحداث الناشئ عن إقتحامها مجا ت جديدة ترى فيها بقاءها و نموها إضافة إلى الحصول على أرباح و هذه الوظائف تتمثل في :

- تمويل عمليات التجارة الخارجية : للبنوك دور رئيسي في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرية من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

- تحصيل الشيكات : تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة فهو يعتبر وسيلة لتحريك نقود الودائع ، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواءا بالزيادة أو النقصان.

- تحصيل الأوراق الجارية و خصمها : الأوراق التجارية هي الأدوات الإئتمان قصير الأجل من أهمها الكمبالة ، السند الأذني ، أذونات الخزانة و يقوم البنك بتحصيل مستحقتها عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة

[1] - رشاد العصار، رياض حلبي، مرجع سابق، ص70.

[2] - صبحي تادريس فريضة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص131.

، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواءا داخل البلد أو خارجه و قد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة ، مما يضطر هم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها[1].

-إدارة محافظ الإستثمار : تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و حساب عملائها ، وكذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار[2].

– تقديم إستشارات و دراسات جدوى الإقتصادية لحساب الغير :

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ، و يتم على أساسها هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها و لقد إكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب و طرق دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع و قيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة

-التعامل بالعملات الأجنبية : تتم عملية شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو الحسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف .

-إصدار البطاقات الإئتمانية : أن أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك يتيح تخديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجميع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلو آخر و منح أو الحصول على إئتمان :

– القيام بعملية التوريق : تتمثل في تحويل الديون أو الأصول المالية غير الأدلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق وأعمال ، و ذلك ببيع الدين إلى المؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية[3].

ثانيا : أهداف البنوك التجارية.

تتمثل أهداف البنوك التجارية فيما يلي

الربحية: من بين المعايير الأساسية لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها و حيث يقوم مبدأ الربحية على تعظيم الأرباح و لتحقيق هذه الأخيرة بد من الزيادة في إيرادته و يتحقق ذلك الإباع حجم المعاملات و زيادة نشاطاته ، وتنوع حافظة أوراقه المالية و الزيادة في الحوافز المقدمة للعملاء[1].

[1] – صبحي تادريس فريضة، مدحت العقاد، مرجع سابق، ص135.

[2] – إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقودو البنوك والأسواق المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص218.

[3] – عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص39.

السيولة: يقصد بها قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد خلال فترة زمنية تسمح لمواجهة عملائه ، و إ فإن التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي إلى زعزعة الثقة المودعين بالبنك وقد يؤدي ذلك إلى تدافع لسحب أموالهم من البنك مما يؤدي إلى إفلاسه[2].

الأمان:يقصد بها أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر لأنه إذا حدث خلل فإن الجمهور المودعين يتأثرون و ربما يقومون بسحب و ودائعهم[3].

وبما أن رأسمال البنك التجاري يتسم بالصغر إذ تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن10 % و هذا يعني صغر جافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد على أمواله كمصدر للإستثمار حيث أن البنك يستطيع استيعاب خسائر أكبر من أعمال المودعين و إن حدث فإنه يغطي الخسائر بجزء هام من أموال المودعين ، وتصبح نتيجة فقدان الأمان و بالتالي إفلاسه[4].

المبحث الثاني : موارد و إستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الأول : موارد البنوك التجارية.

[1] – أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم، الإقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شهاب، الإسكندرية2000، ص251.

[2] – أكرم حداد، مشهور هدلوك، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص148.

[3] – حسن بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003، ص206.

[4] – منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتحاد القرارات، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000، ص12.

تنقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية ، و موارد غير ذاتية ، وهي:

أولا:موارد ذاتية: و تتمثل في:

1**– رأسمال المدفوع:** وهو رأسمال الذي يدفعه الملاك و المساهمون عند إنشاء الشيك و الذي يدفعه أيضا عند التفكير بزيادة رأسمال فهو ضروري لبداية عمل الشيك و ينقسم إلى[1]:

_ قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت.

_قسم يسمى رأسمال الإحتياط يستطيع المدير أن يطلبه في حالة فشل الشيك و هذه مسؤولية للمساهمة بقيمة رأسمال الإحتياطي تقوي المركز البنك لدى المودعين

2– الإحتياطات [2]:

وهو عبارة عن مبلغ من صافي الربح للمؤسسات المالية و يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل و يقسم إلى:

–الإحتياطي القانوني : هو عبارة عن نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه و بشكل إجباري و في الغالب تكون هذه النسبة 10 % و يبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الإسمية لأسهم البنك (أي حتى تساوي الإحتياطي القانوني مع رأسمال المدفوع بالكامل وهو وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك لعملية مختلفة .

الاحتياطي الإجباري : هو إحتياطي سيكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل إختياري و ذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي الأرباح كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين و المتمثلين في :

–تدعيم المركز المالي للبنك و كسب ثقة المتعاملين .

–مواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة عن الحتياطي القانوني كانخفاض في قيمة الأصول و غيرها .

_**الاحتياطي العام** : و هو عبارة عن مبلغ يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها و تزيد هذه الخسارة عن إحتياطي القانوني و الختياري[3].

[1] – علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص74.

[2] – أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية، الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية،الطبعة الأولى، 2007، ص110.

[3] – أحمد غنيم محمد، مرجع سابق، ص110.

ـ **المخصصات:** تستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها ، ومثال على ذلك : مخصص الستهلاك ، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية[1].

ثانيا: الموارد الغير ذاتية: و تتمثل فيما يلي[2]:

1ـ الودائع : و هي أنواع:

* **ودائع التوفير** : هي مبالغ التي يدخلها صغار المدخرين و تلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الدخار ، و في نفس الوقت تكون مصدرا من مصادر البنك و إجراءات الإيداع و الحب على هذا النوع من الودائع يكون أسهل و لكن معدل الفائدة عليها يكون أقل مقارنة بالودائع الأخرى

ـ **الودائع الجارية** : و تعرف كذلك بإسم ودائع تحت الطلب حيث إن الزبون يستطيع أن يسحبها في لحظة من الزبون و بدون إختيار البنك بذلك و هي ودائع تدفع عنها فوائد .

ـ **ودائع لأجل** : و تكون لأجل محدد و يمكن سحبها قبل إنتهاء المدة و تدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع :

ـ **الودائع بإختصار** : و هي الودائع التي تكون عليها فائدة لكن يتعين على صاحبها أن يخير البنك قبل سحبها الزمن معين ، و الفائدة تكون أعلى مقارنة بودائع لإخطار .

ـ **الأرباح الغير الموزعة:** و تمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في نسبة معينة ، و الأرباح التي وزعها بالفعل على مساهمين[3].

2ـ الأرصدة الذاتية لبنوك المحلية و المراسلين :

وتتمثل الأرصدة الذاتية للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة و كذلك الأرصدة الدائنة للبنوك و المراسلون بالخارج و الناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينهم[4].

3ـ موارد البنك المركزي و البنوك الأخرى :

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص39.

[2] – سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص344.

[3] – أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، إدارة الجامعة الجديدة، 2005، ص167، 168.

[4] – ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000،ص276.

يعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر تمويل البنوك التجارية و ذلك عن طريق تقديم قروض بها بضمان أصولها أو إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية ، وهي الوظيفة الأساسية للبنك المركزي التي يلتزم بها بأدائها في أوقات الأزمات أو العسر المالي[1]

المطلب الثاني : إستخدامات البنوك التجارية.

و تتمثل فيما يلي :

أولا القروض : تتمثل أهم إستخدامات البنوك التجارية .

1_ قروض طويلة الأجل :

وهي الإئتمان الذي يفوق مدته سبع سنوات ، و هذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثانية أي الإستثمارات إلى فترة إستهلاكها تتجاوز سبع سنوات و يمكن أن يرتفع في بعض الأحيان إلى عشرين سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ، الرهن العقاري ، الرهن الخياري أما الفائدة فتحددها سلطات معنية.

2_ قروض متوسطة الأجل :

هذا النوع من الإئتمان تزيد فترته عن سنة و تقل عن عشرون سنة فبعدما كان يقتصر التعامل الملي على التمويل القصير الأجل إتجهة البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات بقروض متوسطة تصل إلى خمس سنوات و في الغالب يكون هذا النوع في شكل أقساط تحدد مواعيد إستحقاقها في شروط العقد الإقراض ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[2].

1_ قروض قصيرة الأجل :

وهي الإئتمان التي يتجاوز أجله سنة و يمثل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية و يتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي إستهدفت تمويلها[3].

2_ الأرصدة النقدية الجاهزة :

وتتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك المركزي و الغرض منها مواجهة عملياته اليومية و يحتفظ بها البنك كاحتياط أولية و يترتب على وجودها أي عائد و أن كانت إعتبارات الأمان هي السبب في وجودها ، على

[1] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص55.

[2] – عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،1999، ص267.

[3] – عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، كلية الحقوق بجامعة المنصورة والتكوين، 1982، ص319.

الرغم من الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية إ أن دورها يعتبر ثانويا في أنشطة البنوك التجارية و ذلك مقارنة بدورها في المشروعات الأخرى[1].

3_ الأوراق الحكومية قصيرة الأجل : و تكون على شكل أذونات الخزينة و هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة و تقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير ومن أهم ميزاتها توفير الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها للعائد المقبول و يكون البنك على إستعداد لتحويل قيمتها إلى نقود جاهزة[2].

4_ الأوراق التجارية القابلة للخصم :

لعل أهم المجا ت التي يستثمر فيها البنك التجاري هو خصم الأوراق التجارية و ذلك للحصول على نقود جاهزة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ إستحقاقها بعد ، إذ يقوم البنك بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة و المتمثلة في الخصم و يحتفظ بالورقة حتى موعد استحقاقها كما يستطيع إذا إحتاج إلى السيولة أن يقوم بإعادة الخصم لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة الخصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من عملاء.

المبحث الثالث: إدارة البنوك التجارية.

[1] – مظاهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليديةفي تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية،2012/2011، ص07.

[2] – أسامة كامل وعبد الغني، البنوك والنقود، مؤسسة الورد العلمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص114.

تتنوع خدمات البنك من خلال تصور الإدارات التي تتضمنها ، وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات ، فيما يلي عرض لهذه الإدارات الأربع و الأرقام التي تحتويها.

المطلب الأول : مجلس الإدارة .

أولا: تعريف مجلس الإدارة.

يعتبر أعلى قمة في الهيكل التنظيمي فهو السلطة المركزية العليا في البنك و مسؤول عن تحقيق وظيفة البنك في الاقتصاد القومي و الربح و السيولة الملائمة للبنك ، و يقوم مجلس الإدارة بوضع البيانات الخاصة بالبنك و يحدد الإدارة المسئولة عن تنفيذ هذه البيانات و يراقب أدائها ، الملاك نم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة كما لهم الحق في التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل[1].

ثانيا : مسؤولية مجلس الإدارة

و تتمثل في :

1– المسؤولية الأولى : التي تقع على عاتق مجلس البنك و هي نحو المودعين ، فعليه إدارة أموال البنك بطريقة يتحقق مهما الأمان و السيولة .

2– المسؤولية الثانية : التي تقع على عاتق مجلس الإدارة و هي نحو أصحابها الذين قدموا رأس المال ، و بالتالي فإنه من الضروري تحقيق ربح و عائد ملائم على أموال المستثمرين .

3–المسؤولية الثالثة : و هي تكون نحو المجتمع بالمساهمة في التقدم الإقتصادي ، تشجيع الناس على زيادة مدخراتهم و على إقامة الأموال التي يطلبها المقترضون ، بحيث تدفع السلع و الخدمات من المنتجين إلى المستهلكين .

4– المسؤولية الرابعة : و هي نحو العاملين بالبنك ، فالموارد البشرية هي أغلى و أثمن شيء في الوجود و على كفاءتهم يتوقف نجاح البنك

ثالثا : أعمال مجلس الإدارة س:

و تتمثل في :

1_ وضع الأهداف العامة للبنك .

2_ رسم البيانات البنكية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف .

[1] – منير ابراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت، الطبعة الثانية، أسواق العقود المستقبلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999،ص47.

3 _ إقرار الهيكل التنظيمي للبنك و تكون اللجان

4_ إختيار المديرين الأساسيين .

5_ التحقق من أمان البنك وسيولته و ربحيته و نشاطه .

6_ الإشراف على عمليات البنك و تصويرها.

المطلب الثاني : الإدارة الرئيسية للبنوك التجارية .

و يمكن تقسيمها إلى أربع إدارات كما يلي[1]:

- الإدارة الأولى و الثانية تركز مصادر و إستخدامات الأموال في البنك

- الإدارة الثالثة و الرابعة تختصان بإدارة شؤون البنك و العمليات الداخلية و الموارد البشرية و الأموال المؤتمن عليها لدى البنك .

1_ إدارة القروض : تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض حيث يوجد قسم واحد و إنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض ، و هذا في حالة البنوك الكبيرة الحجم ، قسم قروض المؤسسات المالية ، قسم القروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة .

2_ **إدارة التمويل** : تمكن مهمة هذه الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض و الإئتمان في تقديم القروض ، حيث أن معظم الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها مختلفة

(سواء كانت جارية أو لأجل أو ادخارية) وتشمل هذه الإدارة ما يلي:

_قسم ا ستثمار : يختص بالتعامل في الأوراق المالية ساء طويلة أو قصيرة الأجل .

_قسم الرقابة و المحاسبة المالية: يتولى مراقبة التسجيلات المالية للبنك و التأكد من سلامة العمليات المحاسبية.

3–إدارة العمليات: تتولى هذه الإدارة شؤون البنك و التسهيلات المادية التي يملكها أو يستخدمها في عملياته اليومية، و تتمثل هذه الإدارة في:

–قسم حفظ التسجيلات : إجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات

- قسم الصرافة :سواءا صرافة آلية أو بشرية

[1] – محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص218.

– قسم الأمن: للحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك

–قسم الإدارة النقدية : يتولى إدارة الرصيد النقدي و متطلبات السيولة اليومية سواءا للأفراد أو منشآت الأعمال

– قسم شؤون العاملين : يختص بحفظ سجلات العاملين و برامج تدريبهم .

– قسم الكمبيوتر : أو نظم المعلومات .

4– إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى الغير : تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال ، بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الإئتمان مثل[1]:

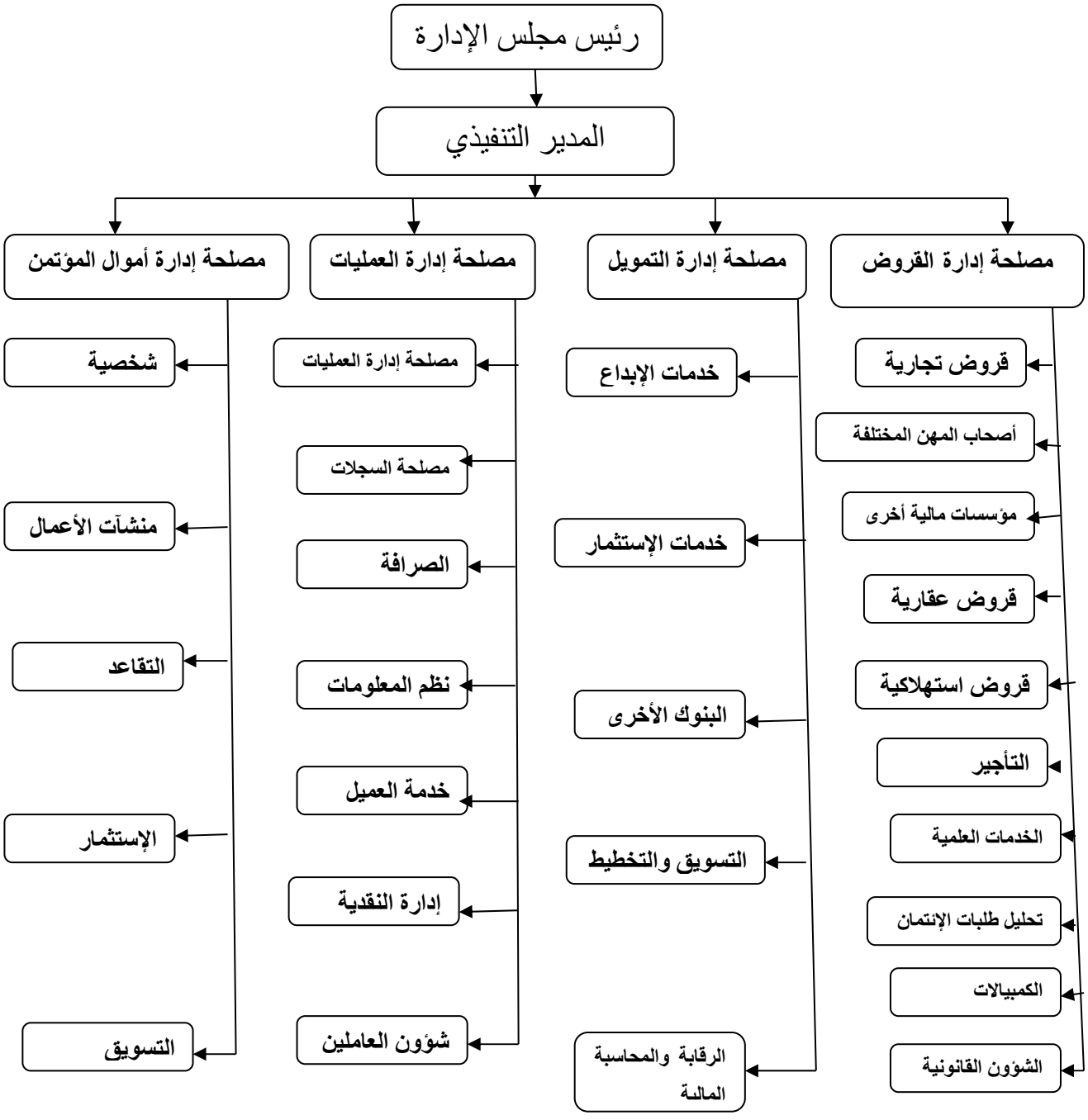
– الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد ، سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد أو منشآت الأعمال

– القسم الذي يتولى إدارة الأملاك العينية المملوكة للعملاء .

–القسم الخاص بتقديم خدمة في الأوراق المالية لصالح العملاء

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

الشكل(**03.01**): نموذج هيكل تنظيمي لأحد البنوك التجارية



المصدر: محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعة، مصر، 1999ص217 .

خاتمة الفصل

على ضوء ما تطرقنا إليه حول البنوك التجارية و كل ما يتعلق بها من حيث كيفية الحصول على الموارد و لإستخدامها وذلك عن طريق القيام لمجموعة من الوظائف التقليدية و الحديثة إضافة إلى العوامل المؤثر في الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية، هذا ما يبرزه الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك دواليب الإقتصاد أي دولة مهما كان توجيهها الإقتصادي و ذلك ناتج عن الأهمية التي توليها هذه الأخيرة في التوسط بين مختلف المعاملات الإقتصادية و تشجيع الإستثمارات للنهوض الإقتصاد و كان هذا نتيجة لتحرير قطاع البنوك و إصلاحه حيث تصبح بإمكانه التدخل في جميع القطاعات الإقتصادية.

تمهيد:

إثر التقدم الهائل و المتنامي لإستخدام وسائل الإتصالات بصفة عامة وشبكة الإنترنت بصفة خاصة من قبل الأفراد و المؤسسات ،فتح الباب على عالم جديد من الممارسات التجارية وهذا ما أصبح يعرف بالتجارة الإلكترونية ، فمع ظهور هذا النمط من التجارة كان لازما مواكبته نوع حديث من وسائل الدفع الجديدة و المقدمة تلاءم الوضع الراهن و هذا ما يسمى وسائل الدفع الحديثة لما توفره من معلومات دقيقة عن الزبائن ، كما أن البنوك وجدت فيها أجوبة و حلولا للمشاكل التي كانت تواجهها وعلى رأسها المخاطر التي تحمل التقنية الرقمية في طياتها من قرصنة المعلومات و الإختراقات و الإعتداءات على المعلومات الشخصية .

ومن خلالها هذا الفصل سوف نتناول ما يلي

المبحث الأول : مفهوم وسائل الدفع التقليدية و أنواعها

المبحث الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الثالث: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية ونجاحها العراقيل التي تواجهها .

المبحث الأول : مفهوم وسائل الدفع التقليدية و أنواعها

يتميز عالم الإقتصاد اليوم المعتمد في شكل تبادل عيني، لأن ذلك يتطهلب أن نجد عن يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة ، كما يتطلب أن تكون متجانسة ، وكل هذه المشكلات حصل إتفاق بين المجتمعات في أزمة مختلفة على إتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام و معروف ونطلق عموما اسم وسيلة الدفع على كل شيء يمكن قبوله إجتماعيا.

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع.

وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات و كذلك تسديد الديون ، وتدخل في زمرة وسائل الدفع ، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية و سندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم .

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية ، فهي أداة وساطة مهمتها تسجيل التداول و تمكين إجراءات الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، و بصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار و من جهة أخرى عن تمثيل أدوات للدفع العاجل و هذا الأمر ينطبق خاصة على النقود و الشيكات بدرجة أقل ، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو إنتظار فرص أفضل في المستقبل ، و إنطلاقا من هذا المبدأ ، فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا و إعادة استرجاعها في المستقبل[1].

أما المشرع الجزائري قد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من القانون 10-90 قانون النقد والقرض كما يلي : تعيبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل [2].

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر،2010،ص32،31.

[2] – سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر– واقع وتحديات– دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات الشبكية لولاية تبسة، مذكرة ماستر، تخصص، تمويل مصرفي، قسم علوم اقتصادية، جامعة تبسة، 2016/2015، ص06.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لوسائل الدفع.

لقد مرت هذه الوسائل بجموعة من المراحل التاريخية ، حيث عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع و التي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات و عدد حاجياتهم ،فقد كان أول ما ظهر منها النقود السلعية و هذا مباشرة بعد اختفاء نظام المقايضة ، ثم وجد الإنسان القديم في المعادن وسطا للمبادلات ،وقد قرضت المعادن النفسية نفسها كوسيلة للوفاء و للتعامل ،وبظهورها بدأ الإنسان يبحث عن وسيلة لتأمينها من المخاطر التي تتعرض للسرقة و الضياع و أيضا كوسيلة لانتقالها من مكان لآخر ومن يد إلى يد.

وقد كانت السفتجة أقم هذه الوسائل على الإطلاق ،حيث تطورت من سند قابل للتحويل لايصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط إلى سند قابل للتظهير نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة سند واحد ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر بداية حقيقية لتطور وسائل الدفع آنذاك.

كما انتشرت في الأوساط المصرفية و المالية السندات لأمر،لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع .

أما البنوك فقد لغبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة دفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية ، حيث يمكن للبنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية وهنا ظهر ما يسمى بالتحويلات أو الحوالات المصرفية أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة وهي وسائل الدفع الإلكترونية ، و التي تولدت عن تطور شبكة الانترنت و بروز التجارة الإلكترونية ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية ، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة و أول ظهور لها كان بالولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم ، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الإلكترونية[1] .

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع التقليدية

توجد عدة أنواع لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل المعاملات خاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسوية الالتزامات و من أهمها :

أ_ النقود: وهي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة و هي الأكثر استخداما من بين وسائل الدفع الأخرى بل إن وسائل الدفع الأخرى تتحول على نقود [2] وتوجد عدة تعار يف للنقود إلا أن هناك تعريف شامل لها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم و مستوى لها ، ويجب التعريف بين النقود و العملة

[1] – سعيدي حنان، دهيني أسماء، تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية– دراسة حالة في بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص بنوك وأعمال– علوم تجارية، جامعة سعيدة، الجزائر،20ي2015/14، ص11.

[2] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص31.

حيث أن هذه الأخيرة هي ذلك الرمز الاجتماعي للثورة الذي ينظم تقسيم الثروة ما بين الأفراد ، و لذا تكون العملة دليلا عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و تصويرا سيكولوجيا لهذه العلاقات و من أنواع النقود :

–النقود القانونية :و هي النقود الورقية و المعدنية التي تصدر من طرف البنك المركزي ، بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من ذهب ، عملات أجنبية ، سندات الخزينة ، أو السندات التجارية.

–النقود المصرفية : وتسمى كذلك بنقود الودائع أو النقد الكتابي أو الخطي و هي تمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي ، فهي عبارة عن حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك و تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات أو الحوالات و القاعدة التي يتطلق البنك التجاري في إنشاد نقود الودائع على أصل معين من النقود القانونية ، وقد أدى إنتشارها إلى توفير وسائل مبادلات جديدة.

ب_ الحساب : هو عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق و الديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود للحساب تتقاص فيما بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء و عقد الحساب عقد تابع ، بمعنى أنه يقترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفين لاتسوى كل عملية منها عمل حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة

ج_ الأوراق التجارية: تعتبر الأوراق التجارية وسيلة دفع يسدد بها المدين ديونه فهي بالنسبة للذي حررها أوراق دفع أما بالنسبة للدائن فهي أوراق قبض وهناك ثلاثة أنواع الأوراق التجارية .

1–الشيك: وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشار إلى جانب النقود التجارية وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصا معروفا أو مكتوب اسمه في الشيك، ويتم تداوله من يد إلى يد ، إذا كان الشيك محررا بإسم معين ، لا يقتصر المجال التجاري في التعامل بنوع واحد في الشيك بل يعرف هذا المجال أنواعا أخرى من الشيكات الشيك المسطر ،الشيك المعتمد ، الشيك المؤشر ، الشيك المسافر[1].

2–السفتجة أو الكمبيالة : السفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية ، فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات 3متين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره .

3–السند لأمر: هو أصلا ورقة تجارية تتضمن تعهدا محررا بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين ،و يكون فيه طرفان فقط ، المحرر و المستفيد ، وعلى أساس هذا التعريف ،يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك إنتظار من جانب المدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه

[1] – زهير زاوش، مرجع سابق، ص09.

4–سند الصندوق : ويعرف بأنه إلزام مكتوب من طرف بنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو ميلغ القرض)في تاريخ معين هو تاريخ الإستحقاق ، وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند [1].

5– سند الرهن (الإيداع) : هو وثيقة ضمان ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العامة ، و يقدم هذا الوصل كبيان مقابل إستلام هذه البضاعة من طرف المخزن و يتضمن معلومات عن صاحب البضاعة اسم المودع، مهنته ،عنوانه ، وعن البضاعة نفسها وهو قابلية للتداول عن طريق التطهير بنفس شروط الورقة التجارية في حيث يسمح سند الإيداع للمودع بإقتراض مقابل رهن هذه البضاعة من خلال تقديم السند للمقرض وهو يشمل نفس المعلومات التي يحتويها الوصل وهذا يعني أنها يمكن فصل سند الإيداع عن الوصل و تحويله لأمر شخص آخر ، و هكذا فإن الأصل في سند الإيداع أنه بيان ملكية البضاعة و يمكن بيع هذه البضاعة بتقديم سند الإيداع و الوصل المرفق سبه غير أنه يمكن أن يتحول إلى وسيلة دفع إذا تم تظهير لشخص آخر و هذا التظهير لايدل على انتقال ملكية البضاعة ،كما يمكن خصمه لدى البنك[2] .

6–**السندات العمومية قصيرة الأجل** : تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال طويلة الأجل لتمويل عمليتها الخاصة بالتجهيز و أموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية و تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية و ذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن و عدم القدرة على الانتظار لإستعجالية النفقات و السندات العمومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق و الاختلاف الأساسي الموجود بينها هو في الجهات التي تصدرها .

كذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد و استعمالها في التبادل و ضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها أي سندات غير إسمية[3].

[1] – سماح شعبور، مرجع سابق، ص13.

[2] – زهير زاوش، مرجع سابق، ص12.

[3] – علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطور االتمويل المستدام، – مذكرة ماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص17.

المبحث الثاني : عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية تدعيما للوسائل العادية ، وحيث تساهم في تطوير أداء النشاط البنكي عن طريق تحسين أداء منظومة الدفع ، وتطورت خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الإلكترونية و نموها على الصعيد العالمي، فالتجارة الإلكترونية من أهم الأسباب التي أدت إلى إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية مما أدى إلى تحول وسائل الدفع من شكلها العادي لتصبح تيارا غير مرئي من الإلكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على القضاء المعلوماتي لشبكة الانترنت .

المطلب الأول : ماهية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

في ضوء اكتساح استخدام التكنولوجي وإنتشار التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة تمثلت في وسائل الدفع الإلكترونية ، التي سيتم تناول كل من مفهومها و أهميتها.

أولا : مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

هناك عدة تعريفات لوسائل الدفع الإلكترونية نذكر منها:

_يقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة من الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات لوسيلة دفع ، و تتمثل في البطاقات البنكية ، و النقود الإلكترونية ، و الشيكات الإلكترونية[1].

_ يقصد بالدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي بإستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات [2].

_كما عرفت وسائل الدفع الإلكترونية على أنها : عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة أو بالخدمات أو بالمعلومات ، فهي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل البنك [3]

[1] – سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية ، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسرة، 2013/2012، ص40.

[2] – صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، ي0مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص76.

[3] – أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية– الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة،2004، ص203.

أما التشريع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون النقد و القرض في المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 على أنها : تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شحص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل [1] .

ثانيا : أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام إزدهار الدفع الإلكتروني حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية ، و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية ، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية ، كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الإنترنت ، حيث تتوارى المعاملات الورقية ، من تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية ، لهذا كان الدفع إلكترونيا .

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين ، مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال فاكس ، أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي ، ولكن هذه الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الإلكترونية و مقتضيات السرعة فيها ، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكترونية من خلال شبكة الاتصال اللاسلكية عبر الحاسب[2].

المطلب الثاني : خصائص وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتقييمها.

1-أولا خصائص وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة:

ومما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية التي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

_يتسم نظام الدفع الإلكترونية بالطبيعة الدولية ، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول ، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر القضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم

_يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .

[1] – مغني سليمة، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم الحقوق، جامعة خميس مليانة، 2014/2013، ص26.

[2]– لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والإشراف الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص30.

_يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية .

_يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد [1].

_ يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

الأسلوب الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا القرض و من ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذا النقود ، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما .

الأسلوب الثاني : من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كشيك لتسوية أي معاملات مالية .

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم و تتولى البنوك بصفة أساسية عن القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض ويتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات :

الفرع الأول : شبكة خاصة يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد و يقترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم.

الفرع الثاني: شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة[2].

ثانيا : تقييم وسائل الدفع الإلكترونية

1- مزايا وسائل الدفع الإلكترونية :

_بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة وسير الإستخدام ، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع ، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترات محددة ، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

[1]- سومية فرقاني، وسائل الدفع الحديثة، كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)، مذكرة ماستر، تصص علوم مالية، قسم العلوم التجارية، جامعة...2013/2012، ص67،68.

[2] – هير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، – داسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإقتصادية تخصص التمويل الدولي، والمؤسسات المالية، والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي،2011/2010، ص18 ،19.

_بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبئ يقع على عاتق المصرف و الشركات المصدرة

_بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد و الرسوم و الغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف و المؤسسات المالية.

2-عيوب وسائل الدفع الإلكترونية :

_بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الإقتراض و الإتفاقات بماس يتجاوز القدرة المالية ، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .

_بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه و يضع اسمه في القائمة السوداء و هو ما يعني تكيد التاجر صعوبات جمة نشاطه التجاري .

_بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم و كذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها[1].

المطلب الثالث : أنواع وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الإلكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع إلكترونية ، و تعددة هذه الأخيرة و إتخذت أشكالها تتلائم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنت ، و على العموم تتمثل أهم تلك الأنواع فيما يلي :

أولا: النقود الإلكترونية

تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع الرقمية التي تنتج للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات النقدية ، و بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكترونية للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها[2].

وكما اختلف الفقهاء حول الاصطلاح، فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف محدد للنقود الإلكترونية، فلقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها قديمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة أو حاسوب، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ، ويتم وضعها في متناول المستخدمين

[1] – منصوري الزين، وسائل وأنظة الدفع والسداد الإلكتروني، عوامل انتشار وشروط النجاح، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع في المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 26، 27 أفريل2011، ص04.

[2] – منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى ،ص157.

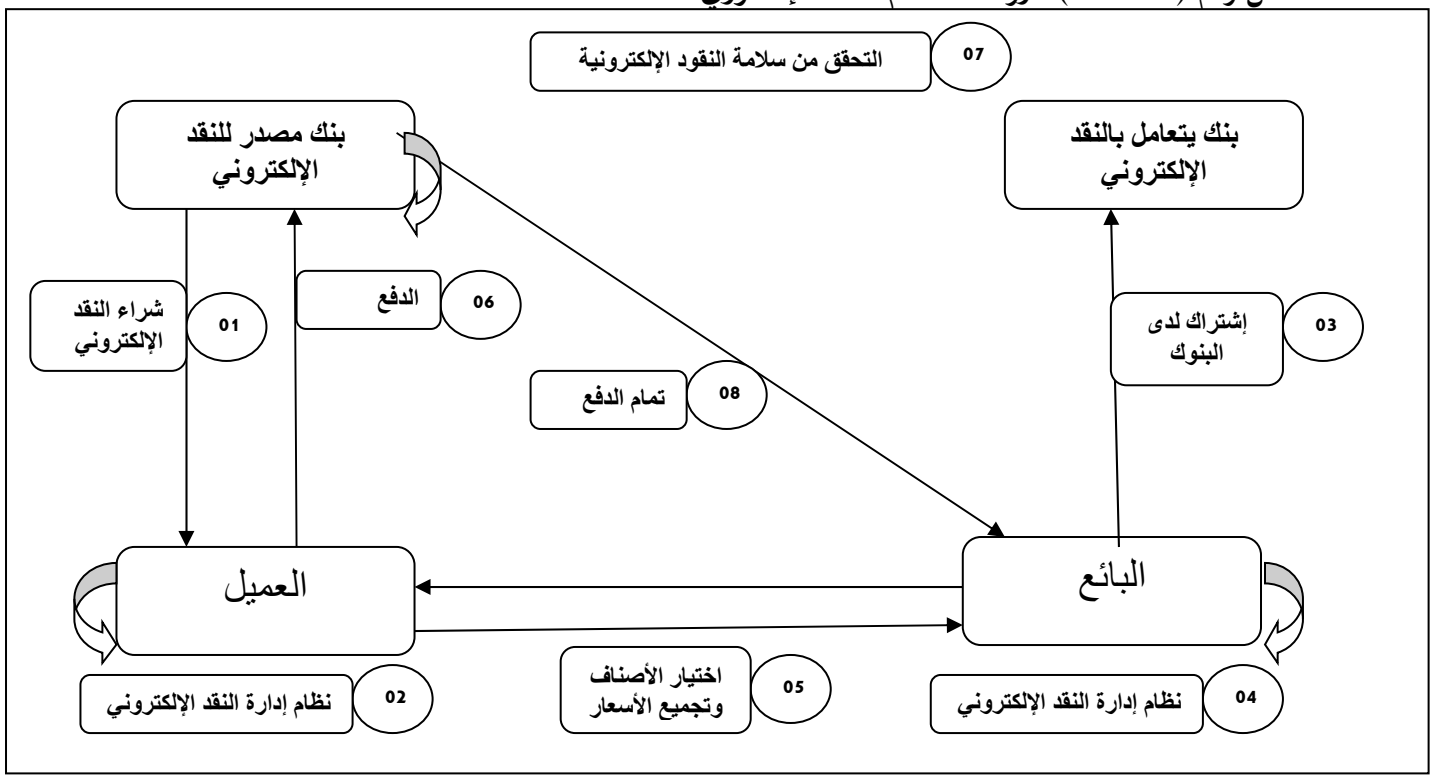
لاستعمالها كبديل عن العملات النقدي و الورقية ، وكذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.

فقد عرفها المصرف المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تكنولوجيا يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما" وبعد هذا التعرف هو الأقرب إلى الصحة نظرا لدفنه و شموله لصور النقود الإلكترونية و استبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها[1].

_آلية عمل النقود الإلكترونية :

يوضح الشكل التالي مراحل استخدام النقود الإلكترونية:

الشكل رقم (02-01) دورة استخدام النقد الإلكتروني



المصدر: رأفت رضوان عالم التجارة الإلكترونية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية –الطبقة الأولى –القاهرة مصر – 1999-ص66.

تتضمن دورة إجراءات النقد الإلكتروني و استخداماتها- على الخطوات التالية [2] :

الخطوة الأولى : يقوم العميل باقتناء النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة بالكمية المناسبة لاحتياجاته .

[1] – أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية- الواقع والآفاق، مجموعة انيل العربية، الطبعة الأولى، مدينة نصر، القاهرة، 2006، ص213،214.

[2] – رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999، ص67.

الخطوة الثانية :تتضمن إقتناء برنامج خاص بإدارة النقد الإلكتروني للمشرك وهو برنامج مجاني يتم الحصول عليه من شركة CYBERCADE،حيث يقوم هذا البرنامج فعليا بحماية وحدات النقد الإلكتروني من المحو أو النسخ.

الخطوة الثالثة: وهي خاصة بالبائع و الذي سيقوم بالتعامل في النقد الإلكتروني حيث يلزم أن يشترك في أحد البنوك التي تتعامل بالنقد الإلكتروني وهذه البنوك بطبيعتها تعمل على شبكة الإنترنت .

الخطوة الرابعة:تتضمن حصول البائع على برنامج خاص لإدارة النقد الإلكتروني للبائع و هو أيضا برنامج مجاني ، يقوم بتنفيذ مهام الحماية و التأمين للنقد الإلكتروني و السيطرة على عملية تحويل الأرصدة من نقد إلكتروني إلى نقد حقيقي .

الخطوة الخامسة : و هي تختصل بالدفع ، حيث يقوم العميل بإتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الإلكترونية بالقيمة المطلوبة .

الخطوة السادسة : وفيها يقوم البنك بتلقي كشف الدفع من العميل و يتأكد مسن صحة النقود بطرق التأكد المختلفة لصحة الأرقام الخاصة بوحدات النقد الإلكترونية ، و أي بصمات إلكترونية ، وبمجرد التأكد من صحة هذه الأرقام يقوم بإرسال كشف وحدات النقد الإلكتروني إلى البائع

الخطوة السابعة: وفيها يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع كشف العملات الإلكترونية الموقعة من البنك و يقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقامها و علامات التأمين الخاص بها إلى خزينة البائع الرقمية.

الخطوة الثامنة: يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع بإخطار للعميل بتمام السداد فيقوم نظام النقد الإلكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة بهذا الكشف من محفظة المشتري بصورة نهائية.

ثانيا: الشيكات الإلكترونية:

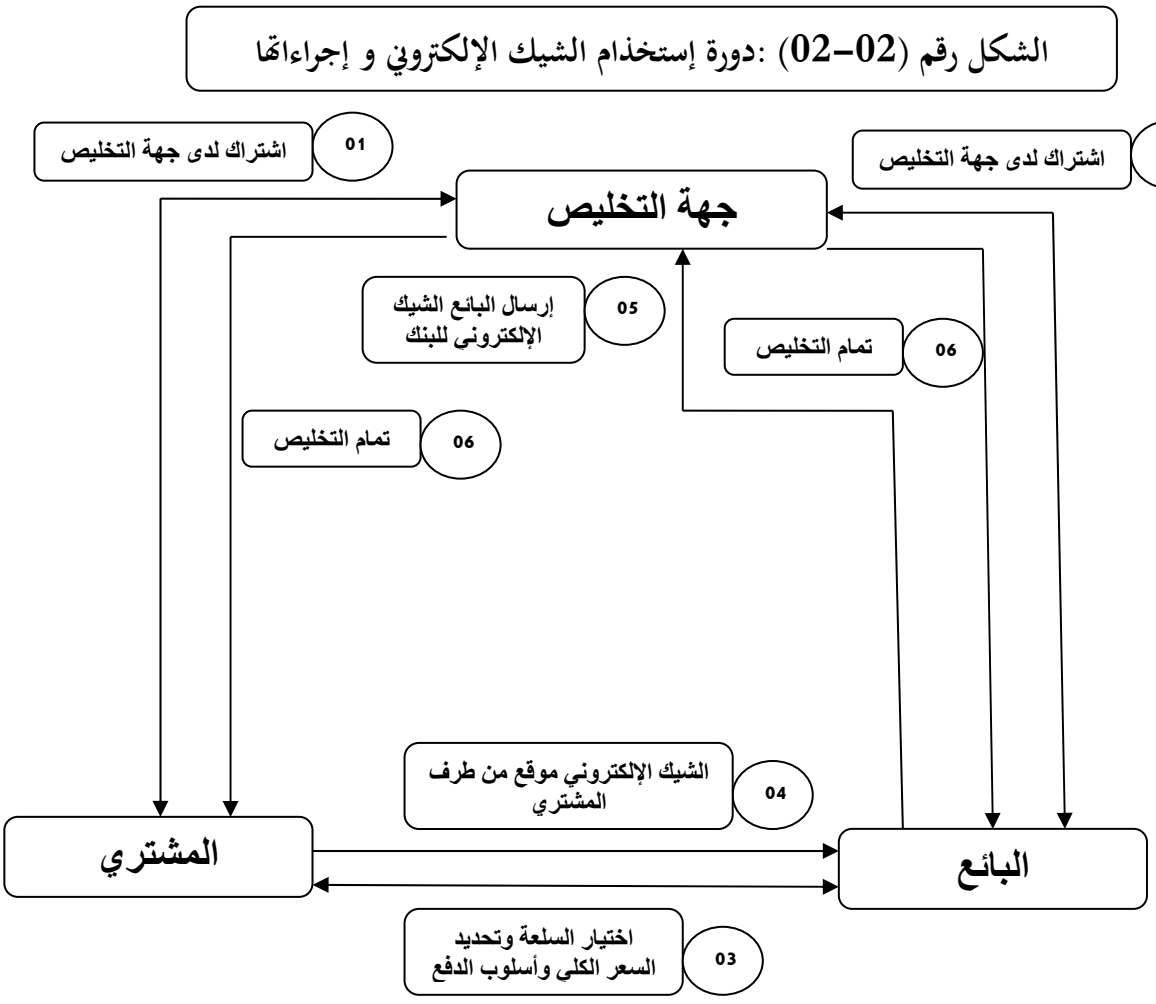
لقد واكب نمو التجارة الإلكترونية عبر شبكات الأنترنت آفاقا جديدة لبدائل متنوعة و حديثة تستخدمها المؤسسات و الهيئات المالية من أجل العمل على تطوير و تحديث وسائل الدفع و السداد النقدي لكي يتلائم مع متطلبات التجارة الإلكترونية و من بين الوسائل التي إنتشرت مأخرا الشيكات الإلكترونية حيث تم تحويل الشيكات التقليدية من الصور الورقية إلى الصور الإلكترونية و تقوم فكرة عمل الشيك إلكتروني على وجود وسيط أو جهة تخليص تكون مسؤولة عن التحقيق من صحة التوقيعات و الأرصدة ، و بالتالي فيلزم إشتراك كل من البائع و المشتري لدى نفس جهة التخليص و التي غالبا ما تكون ما تكون أحد البنوك و لايختلف ذلك كثيرا عن نظام معالجة

الشيكات الحالي فيما عدا أنه يتم توليد الشيكات الإلكترونية و تبادلها عبر الانترنت ، و يقوم الوسيط الخصم من حساب العميل العميل و يضيف إلى حساب التاجر[1].

و بالتالي يعرف الشيك الإلكترونية بأنه شيك ثلاثي الأطراف معالج إلكتروني بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمر من شخص ثالث يسمى الساحب إلى بنك المسحوب عليه بأنه يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد[2].

و الشكل التالي يوضح دورة استخدام الشيك الإلكتروني :

الشكل رقم (02-02) :دورة إستخدام الشيك الإلكتروني و إجراءاتها



(3) اختيار السلعة و تحديد السعر الكلي و أسلوب الدفع

[1] – محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص300.

[2] – مصطفى كمال طه و وائل انور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص350.

يتضمن دور إجراءات استخدام الشيك الإلكترونية على الخطوات التالية :

_ **الخطوة الأولى و الثانية** : يشترك كل من البائع و المشترى لدى جهة التخليص عادة يكون البنك من خلال فتح حساب لكل منها أو ربطة مع أي حساب جاري آخر ، ثم بعد ذلك يتم تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منها ويتم تسجيله في قاعة البيانات الخاصة بالبنك .

_**الخطوة الثالثة** : يتم تحديد السلعة المراد شراءها ، و تحديد السعر الواجب دفعه للبائع و الإنفاق على أسلوب الدفع بواسطة الشيك الإلكتروني .

_ **الخطوة الرابعة**: يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني و توقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر، ثم يعمل على إرساله بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.

_ **الخطوة الخامسة**:يستلم البائع الشيك الإلكتروني الموقع عليه من طرف المشتري و يقوم بالتوقيع عله كمستفيد

بتوقيعه الإلكتروني المشفر ثم بعد ذلك يرسله إلى البنك الذي يقوم بعملية المقاصة .

الخطوة السادسة: يقوم البنك بمراجعة الشيك و التحقق من صحة الأرصدة و التوقيعات و بناء على ذلك يقوم بإخطار كل من البائع و المشتري بتمام إجراء المعاملة المالية[1].

و تتميز الشيكات الإلكترونية بما يلي :

_ تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها

_ تخضع الشيكات الإلكترونية إلى الإطار القانوني

_ تحد الشيكات الإلكترونية من كلفة إدارة الآليات الخاصة بالدفع

ومن المهم التنبه إلى أن الشيكات الإلكترونية تخضع لطرق التدقيق نفسها التي تعتمد في الشيكات الورقية .

ويقوم الموظف بفحص صحة الشيك الإلكترونية عن طريق آلة تقوم بفك الرموز ، كما يتم التأكد من التوقيع الإلكتروني في الشيكات الإلكترونية المتداولة عبر الأنترنت عن طريق سلطات الإشهار (التوثيق)

التي تتأكد من صحة الموقع و التوقيع [2].

ثالثا: المَحَافِظُ الإلكترونية

[1] – رأفت رضوان، مرجع سابق، ص70،71.

[2] – نضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1430هـ،2009م،ص171.

تمثل أحدث تطور تم التوصل إليه فيما يخص وسائل الدفع ، حيث أنه يتمثل في قطعة بلاستيكية تشبه البطاقة البنكية حاملة لبطاقة ذكية يمكن شحنها ، حيث أن الحامل للمحفظة الإلكترونية يستبدل على مستوى بنكه قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية ، و التي على أساسها يتم شحن الرقاقة الإلكترونية ، و بعد نفاذ هذه القيمة ، يمكن إعادة الشحن بنفس الطريقة [1]و هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية ، فقد استفادت البنوك و المؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا و كرسته في خدمة عملائها [2].

وتمكن خصوصية المحفظة الإلكترونية في أن إصدارها لا يقتصر فقط على المؤسسات البنكية ، بل يتم أيضا

من قبل المؤسسات الفرضية أو المؤسسات الخاصة .

أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى هي تخزين معلومات الشحن و الفواتير الشاملة لأسماء المستهلكين وعنوان الشارع ، المدينة ، الولاية ، الدولة ، الرمز البريدي ، و معظم المحافظ الإلكترونية

يمكنها أن تحمل أسماء و أرقام بطاقات الائتمان ، كما أنها تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة ، وبالتالي التخلص من أسعار أو تكاليف معالجة الشيكات و باقي وسائل الدفع الرقية في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة .

و من مزايا المحفظة الإلكترونية ، تفادي حمل النقود دوما ، انعدام خطر عدم الدفع بالنسبة للتاجر حث أن حقوقه مضمونة و الاقتصاد في عدد التعاملات البنكية بالنسبة للبنك .

و من عيوبها أنها تعتبر استثمار مكلف نوعا ما .

رابعا : البطاقة البنكية و البطاقة الذكية

أولا: تعريف البطاقة البنكية : هي وسيلة حديثة من وسائل الدفع التي ظهرت في نهاية الربعينيات بالولايات المتحدة الأمريكية مصدرها البنوك الثانوية التي تعرضها على زبائنها سواء كانوا تجار أو أجراء عاديين ، كما تعرف البطاقة البنكية على أنها : عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية و تستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع ، و عليها بعض البيانات الخاصة بحاملها فإذا كانت خاصة بالسحب تسمى بطاقة السحب و إذا كانت

[1] – بورزق ابراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، مذكرة ماجسنير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، ص25، 26، 27.

[2] – شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، – رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص12.

خاصة بالدفع فتسمى بطاقة الدفع و هذه الأخيرة تحول لصاحبها الحصول على حاجياتها من البضائع بينما الدفع بواسطة البطاقات البنكية تعطي مجال النقود الإلكترونية[1].

و لقد عرف المشرع الفرنسي بطاقات الدفع في المادة 57-1 من المرسوم الشريعي المؤرخ في 30-10-1935 بأنها *كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال ، و لا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع و إصدار البطاقات كالمصارف ، الخزينة العامة ، مصالح البريد[2].

_ أنواع البطاقات البنكية

أ- البطاقات الائتمانية : وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية ، و هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات .

كما تعرف كذلك : هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معنية و يتم استخدامها كأداة ضمان و تتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت و الجهد لحاملها و كذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد و لا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يوجد البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم سداد ، و تتقسم بدورها إلى :

* **البطاقات الائتمانية المتجددة:** ظهرت في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلا ل بطاقتين شهيرتين و هما : - مؤسسة الفيزا العالمية و يكون مركزها في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية [3]وتصدر ثلاثة أنواع من البطاقات و هي : الفيزا ، البطاقة الفضية (تمنح لرجال الأعمال)، بطاقة الفيزا إلكترون (البطاقات العادية).

_ المؤسسة الماستر كارد : مركزها في مدينة (سانت لويس) بنيويورك الأمريكية ، وتصدر نوعان من البطاقات هما بطاقة ماستر كارد (رجال الأعمال) ، وبطاقة ماستر كارد العادية .

وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ فيها ، حيث يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو جزء منها على فترات لاحقة ، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الإئتمانية المتجددة ، و تتميز بأنها توفر كل من الوقت و الجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير و لايتم إصدار هذه البطاقات إلا

[1] – عبد القادر بحبح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، ص164.

[2] - JEANTIN MICHL ET LE CONNU PAUT DROIT COMMERCIAL- INSTRUMNTS DEPAIEMENT ET DE CREDIT ENTREPRISEDIFFICULTE «5° EDITION «, PRECIS DALLOZ, PARIS,1999, P02.

[3] – بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص380.

بعد دراسة جيدة لموقف العميل ، و تلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة ، و يسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنعة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5% و لكن لم يسدد فضي الأجل المحدد ، يقوم البنك بإيقاف البطاقة و سداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

* **البطاقات الإيئتمانية غير متجددة** : وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب ، بمعنى أن فترة الإئتمان التي تمنحها هذه البطاقات لاتتجاوز الشهر الواحد .

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب و الفرق الرئيسي بين هذه البطاقة و سابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر و من ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة و لكن عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ، ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها[1].

* **بطاقات غير الائتمانية** : هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقات ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي إئتمان ، ويمكن تقسيم هذه البطاقات كما يلي :

_ **البطاقة المدنية** : ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح إستعمال البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لاتتم عملية التسوية.

_ **بطاقة الدفع** : تقوم فكرة هذا النوع من البطاقات على تحويل قيمة المشتريات من حساب المشتري إلى حساب البائع ، حيث يقوم مسجل النقد الإلكتروني بتسجيل قيمة المبيعات بعد أن يقوم بحفضها مع تسجيل إسم الجهة المصدرة لبطاقة المشتري ليقوم البائع بإرسال بيانات المعاملات المسجلة إلى بنكه ، ليقوم هذا الأخير بالمطالبة بتلك المبالغ من بنك صاحب البطاقة و الذي يترتب على صدور موافقته دخول تلك المبالغ في حساب البائع .

أي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعملاء لدى البنك حيث يتم تحويل ذلك قيمة المشتريات من حساب المشتري حامل البطاقة إلى حساب البائع[2].

[1] – سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، واقع وتحديات، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة، السنة الجامعية2016/2015، ص22 ،23.

[2] – محمد ابراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص32 ،33.

ـ **بطاقة الشيك** : يتعهد البنك في بطاقة الشيك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة ، و هذه البطاقات تكون مخصصة لمهمة ضمان الوفاء بالشيك و يطلق عليها بطاقات ضمان الشيك ، يضمن فيها البنك المصدر لبطاقات الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة و يضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان[1] .

ـ **بطاقة الخصم** : ترتبط بحسابات جارية أو حسابات التوفير و يتم خصم قيمة مشتريات حامل البطاقة مباشرة من هذه الحسابات فور معالجة البيانات الخاصة بهذه المشتريات ، وتضاف مباشرة لحساب التاجر البائع و بذلك تكون بمثابة دفع فوري يتم بواسطة تحويل المبلغ من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب التاجر ، و هو ماعرف باسم التحويل الإلكتروني للأموال في موقع البيع ، و تتم عميلة الخصم و الإضافة في وقت واحد لحظة الشراء كما أن البنك مصدر البطاقة لايتعهد بتقديم أية تسهيلات لحاملها و إنما هو يقوم بالسداد إذا أوجد الرصيد دائن لحامل البطاقة .

ـ **بطاقة السحب الآلي** : تستخدم هذه البطاقة فقط في عملية سحب النقود إما من أجهزة الصراف الآلي الدولية أو من الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي المزودة بها البنوك المشتركة في عضوية البطاقة و إلى جانب ذلك نجد البطاقة المحلية و هي التي تقتصر استخدامها داخل حدود الوطن في بنك المصدر للبطاقة و بالعملة المحلية [2].

البطاقة الذكية : ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية و هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم ، العنوان ، المصرف ، المصدر ، أسلوب الصرف ، المبلغ المصروف ، تاريخه ، تاريخ حياة الزبون المصرفية ، و في كل مرة يتم إجراء معاملة ما ، يتم تخفيض خط الائتمان المتاح بمقدار المبلغ المتعامل به ، وذلك من خلال ذاكرة البطاقة ، و على هذا الأساس فإنه لا حاجة للحصول على الموافقة المسبقة لمصدر البطاقة ، و هذه البطاقات يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حساب بواسطة الصراف الآلي فهي تعمل على المحفظة الإلكترونية و تغني عن الحاجة إلى حمل النقود[3].

وبعبارة أخرى أن البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية ، ولا يتطلب تعويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع و القدرة الاتصالية للبطاقات الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات بنسبة الخطأ للشريط المغناطيسي تصل إلى 250 لكل مليون معاملة .

ـ ونستطيع أن نتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع عندما يقدم صاحب البطاقة بطاقته إلى البائع فإن المعالج الدقيق الموجود في مسجل النقد الإلكتروني للبائع يتأكد من وجود البطاقة الذكية من خلال قراءة التوقيع الرقمي

[1] – زيد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص67.

[2] – مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص142.

[3] – دغنوش العطرة، استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكيةوأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص147.

للمخزون في معالج البطاقة ، ويتم تكوين هذا التوقيع الرقمي من خلال برنامج يسمى بالخوارزمية الشفرية ، وهي عبارة عن برنامج آمن يتم تخزينه في معالج البطاقة[1]، و يوجد نوعان من البطاقات الذكية :

1- بطاقة الإتصال المباشر: و يحتوي هذا النوع على صفيحة معدنية ذهبية تقع في المقدمة و عندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال الكتروني و يتم تمرير البيانات من خلال القرص المعدني .

2- بطاقة الإتصال غير مباشر : و في هذا النوع يوجد هوائي محفور حيث تمر المعلومات من و إلى البطاقة عن طريق هوائي آخر مربوط بقارئ البطاقة أو أي أداة أخرى ، و يستخدم هذا النوع في التطبيقات التي بحاجة إلى معالجة سريعة مثل الدفع في الحافلات أو القطاعات و غيرها

خامسا: المقاصة الإلكترونية و التحويل المالي الإلكتروني .

أولا: المقاصة الإلكترونية.

المقاصة الإلكترونية و هي تتعلق بالإعلام عن بعد تستخدمه البنوك فيما بينها مجموعة بمجموعة، و عملية بعملية أو كل العمليات دفعة واحدة لتبادل عمليات الدفع ذات المبالغ الزهيدة ، و تكمن خاصيته في أنه يسحب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة المصرفية الصافية التي تسمى أرصدة التسديد و يقوم بإرسالها إلى نظام تسيير حسابات التسديد المفتوحة لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنوك .

ويعرف نظام المقاصة الإلكترونية بأنه نظام واضح و بسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية أرصدة المتعاملين و التحويلات و تسويتها عن طريق RTGS .

يتم اللجوء إلى مجموعة من الخبراء يمثلون المؤسسات المالية المحلية التي تريد إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية ، و ستحاول هذه المجموعة تحديد أهم المبادئ العامة أو تقتصر على مبادئ تقنية وظيفية و عملية ليس لها أي طابع قانوني أو تنظيمي و يجب أن يحصل ضمن هذه المجموعة دوما رجل قانوني يتكفل بالجوانب القانونية ، ويكون محيطا بكل القوانين و التنظيمات المعمول بها كما أنه يعني باقتراح التعديلات التي قد تدخل على هذه النصوص من أجل تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية [2].

ثانيا: التحويل المالي الإلكتروني

يقصد بالتحويل المالي مجموعة القواعد و الإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف انترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية ، و يتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول و بفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات الماليةالإلكترونية تحظ أكثر فأكثر بالمصادقية و الأمان لدى المتعاملين،

[1] – منير الجنيهي، النقود الإلتكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سوتير الإزاريطة، الإسكندرية، 2006، ص32.

[2] – مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص312.

هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من اختصار للزمن ووفر في الجهد و التكلفة و يسر في التعامل ، فمن خصائص هذا التحويل قابلية للتجزئة إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد و هو ما لا يتوفر في الشيك.

وبطبيعة الحال لا بد أن يتوفر لدى الزبون في كمبيوتره الخاص برنامج يسمح له بإجراء العملية، وإلا سيضطر إلى الإتصال بوسيط متخصص ، و الذي يتولى بدوره تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة (الآلية) ، و التي بدورها أيضا تقوم بتبليغ المصرف المعني حتى يتأكد من كفاية الرصيد لإقطاع المبلغ المراد تحويله ، ويمكن للزبون إرفاق شيك مصادق عليه حتى يتم تحويل المبلغ دون مراجعة الرصيد لدى المصرف ، إذ أن مصادقة المصرف على الشيك تجعله ضمانا لمبلغ الشيك[1].

[1] – رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1430هـ-2010م، ص32.

المبحث الثالث : العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية و نجاحها و العراقيل التي تواجهها.

لقد حدث تطور هام في أسلوب العمل المصرفي ،حيث عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل الدفع الإلكترونية حديثة ، تعددت وتنوعت حسب القرض من استعمالها و التي أصبحت تتعامل بها البنوك ، ورغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية ، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييمها وإستنتاج العوامل المساهمة في نجاحها و المعرقلة ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى هذه العوامل:

المطلب الأول : العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية.

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية و حلول وسائل الدفع الإلكترونية محلها تتمحور فيما يلي:

1-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية :

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته تظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لنظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها :

أ-انعدام الملائمة:

فالحاجة إلى وجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة و ينتج عنه تكلفة أعلى ، و بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها .

ب-إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي :

لاتتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات تستغرق مايصل إلى أسبوع ، و أيضا يوجد انعدام الأمن فيمكن للتوقيعات أن تزور أو تسرق أو إرتكاب الغش و الإحتيال من طرف التجار[1].

_ **تكلفة المدفوعات أعلى:** إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال و بالنسبة للمدفوعات الأصغر تغطي هذه التكاليف المصروفات ، ومن الجرائم التي يواجهها المجتمع في وسائل الدفع التقليدية هي إعطاء الشيك ثم إصدار أمر بعدم صرفه وتقع الجريمة إذا سحب أو أعطى الشيك الرصيد كله أو بعضه قبل تقديم الشيك إلى البنك بحيث لا يترك

[1] – زهير زاوش، مرجع سابق، ص14.

مقابلا للوفاء أو أن يصدر الشيك ويكون الرصيد وقت الإصدار كافيا وقابلا للسحب ولكن يصدر الساحب أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع و ذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعت الساحب إلى ذلك[1].

2- إسخدام تكنولوجيا المعلوماتية و الإتصال في المجال المصرفي :

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الإنترنت التي شكلت عاملا مساعد التنمية4العمل المصرفي منذ أوائل السبعينات و في إتجاهات متطورة للغاية وقد صاحب ذلك ظهور إستخدام الشبكات وربط أجهزة الحاسب مع بعضها البعض ، بحيث انطلقت بسرعة عمليات التطور و الإرتقاء بالعمل المصرفي ، بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت على إستعمال العملاء لهذه الخدمة و التأقلم معها و التدرب عليها و أصبح العائد من إستعمال هذه الخدمة يمثل 13% من مداخيل المصارف ، ثم تطورت هذه الخدمة بإقامة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء من خلال شبكة الإنترنت ، ومع ظهور شبكة أجهزة الدفع الإلكترونية و التي يراد بها أجهزة ربط الحاسوب الخاصة بالعميل بأجهزة المصرف الذي يتعامل معه ، حيث تعرف هذه الخدمة بالبنك المنزلي و التي انتشرت أخيرا بصورة كبيرة لدى الشركات و المؤسسات ذات التعاملات المالية الكبيرة مع المصارف حيث أن هذه التقنية أحدثت نقلة نوعية حيث أنها جعلت الإتصال بين المصرف و عملائه أكثر سرعة و أقل تكلفة و أكثر كفاءة ومستمرا على مدار 24 ساعة [2].

3- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

لقد أثير موضوع التجارة الإلكترونية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، في الاجتماع العام للمنظمة في فيفري 1998، وعليه يجمع المتتبعون للنشاط التجاري أن الاتجاه العام بين مختف الوسائل المستخدمة أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو ابتكار برامج وبروتوكولات جديدة واعتماد إجراءات أمنية وتشريعات قانونية من أجل ناء صرح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية [3].

فيمكن تعريفها بأنها مجموعة المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد [4]، وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز التجارية التقليدية ودفع قطاع الأعمال إلى الاعتماد على الابتكارات التكنولوجية لكي يتسع انتشارها في الاقتصاد العالمي.

---

[1] – حماد عبد العال طارق، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص146،145.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، الصيرفة الإلكترونية– الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع–، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان،2008، ص25،24.

[3] – زهير زاوش، مرجع سابق، ص16.

[4] - CHRISTINE BITOUZET : LE COMMERCE ELECTRONIQUE HERMES- PARIS,1999,P113.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في نجاح وسائل الدفع الإلكترونية.

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في تصاعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي دفعت بالمصارف لزيادة قدرتها على التواجدوالإستمرار في السوق المصرفية.

1- ظهور البنوك الإلكترونية:

يستخدم مصطلح البنوك الإلكترونية أو بنوك الأنترنت كمتغير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مصطلح التسعينات كمفهوم للخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك على الخطر، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر من خلال الإشتراك العام بالأنترنت، إلا أن البنوك الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط، حيث يعرف البنك الإلكتروني كالآتي:

هو بنك له وجود كامل على شبكة الأنترنت ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث يتيح هذا البنك للعميل القيام بكافة الأعمال الخاصة بالبنك عن طريق أي مكان موجود به، وذلك بواسطة خط يوفره البنك يسمح له بإنجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك، ويتم تشكيله من خلال الأطراف التالية: البنوك التقليدية، البنوك الثنائية، البنوك الإفتراضية، الداخلين الجدد في العالم المالي.

الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية:

إن الخدمات المصرفية المعروضة عبر الأنترنت تزداد تنوعا وتشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية، ومن أهم الخدمات الأساسية هي الإطلاع على الحسابات، دفتر الفواتير للعملاء، طلب كشف حساب لطلب[1]، الحصول على تسهيلات ائتمانية، التحويلات النقدية، ومن الممكن أن يقوم البنك بتقديم توصيل الأنترنت لعملائه.

بالإضافة إلى الخدمات السابقة يمكن للعملاء الحصول على معلومات خاصة تتعلق مثلا بالبورصة، فهناك بعض البنوك تقترح على عملائها معلومات مفصلة متعلقة بالتحليلات المالية والإمكانيات لنقل السندات إلى بلدان خارجية وتعتبر أسعار الخدمات كعامل محدد لدرجة المنافسة المتعلقة بعرض هذه الخدمات.

[1] – بن مسعي إيمان، واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الرفية– وكالة بسكرة، وبنك الخليج– الجزائر، مذكر مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،2017، ص19،20.

وتمثل القروض أهم الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية نظرا لتطور طرق معالجة ملفات طلب القروض التي تسمح بإمكانية التعرف على طرق الدفع الخاصة بكل عميل انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بهذا العميل(السن، طبيعة النشاط، مجموع الدخل السنوي)، ومن مزايا هذه التقنية أنها تعطي للعميل جوابا سريعا على طليه للقرض كما تقلل من أخطار الخسائر التي قد يتعرض لها البنك[1].

2- الخدمات المصرفية الجديدة الإلكترونية ذات عوائد مالية:

إن الخدمات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الأنترنت، بل المصارف العادية هي الأخرى تقدم خدمات مالية إلكترونية عن طريق هذه الشبكة مما أدى إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة وأهم هذه الخدمات هي:

أ/ الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الصرافات الآلية:

لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي حديثا إلى ظهور اتجاهات جديدة غيرت مرة أخرى من دور أجهزة الصراف الآلي، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصراف الآلي قادرة على أداء وظائف تعدت مجر صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويق جديدة [2]، كما تغيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي لمالكي أجهزة الصراف الآلي الحق في تقاضي رسوم الخدمات مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة، كما أتاح التطور في الإتصال والمعلوماتية إلى تطوير المظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة، الأمر الذي أدى إلى انتشارها في مختلف المواقع حتى تسهل على مستخدميها السرعة في صرف الأموال، يكمن العامل الأساسي الذي يلعب دورا في تحديد الميزة التنافسية لشبكة أجهزة الصصراف الآلي في تنوع وظائفها وزيادة فاعليتها إذ يتوقع من أجهزة المستقبل أن تلعب دورا أكثر من كونها أجهزة صرف النقود، لأنه باستطاعة البنوك جعل هذه الأجهزة مصدرا هاما لتحقيق الأرباح إذا ما تمكنت من تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة عند كل فرصة متاحة، فقد استطاعت المؤسسات استخدام شاشات الأجهزة للدعاية والإعلان.

ب/ الصيرفة عبر الهاتف النقال: وتسمى أيضا مركز خدمة العملاء.

إذ تقوم البنوك بتشغيل مراكز الإتصالات وخدمة العملاء بحيث تتيح أداء الخدمة المصرفية هاتفيا باستخدام رقم سري، وتعمل هذه المراكز على مدار الساعة، وؤكد"**باتدورف**": أن الطريق إلى التوسع في التكنولوجيا الصيرفة الإلكترونية يمر من خلال الصراف الآلي والبنك الناطق.

كما تعد هذه البنوك فتح جديد من فتوح البطاقات الذكية، إذ تعد بواسطة الرئيسية لتخزين تطبيقات البنوك الخلوية بأنواعها، حيث أتاحت هذه البطاقة قدرة تخزين وإدارة التواقيع الرسمية والإلكترونية ومختلف وسائل التعرف والتثبيت

[1] – بن مسعي إيمان، مرجع سابق، ص23.

[2] – زهير زاوش، مرجع سابق، ص70.

والموثوقية المرتبطة بالأعمال المصرفية، وبالتالي هذه الخدمات وأجهزة الدفع الحديثة أصبحت تدر على المصارف عوائد مالية جديدة[1].

المطلب الثالث: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية:

هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الإلكترونية، فبرغم النجاح والمزايا التي حققتها هذه الوسائل، إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح منقوصا، حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات المصرفية والحاسب الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل الدفع الحديثة.

1- الجرائم الإلكترونية: تعتبر الجرائم الإلكترونية أو جرائم الأنترنت هي النوع الشائع من الجرائم لأنها تتمتع بالكثير من المميزات مما يدفع بالمجرمين لارتكابها، ويمكن تعريفها بأنها"الجرائم التي لاتعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الأنترنت وبواسطة شخص على دراية فائق بهما[2]."

لقد كان لظهور وسائل الدفع الإلكتروني عاملا مساهما في ظهور نوع من الجرائم والتيمكن أن نلخصها فيما يلي:

1- انتحال شخصية الفرد: تعتبر جرائم انتحال شخصية الآخرين من الجرائم القديمة إلا أن التناصب المتزايد لشبكة الأنترنت أعطى المجرمين قدرة أكبر على جمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية والإستفادة منها في ارتكاب جرائمهم فتنتشر في شبكة الأنترنت الكثير من الإعلانات المشبوهة والتي تداعب غريزة طمع الإنسان في محاولة الإستيلاء على معلومات اختيارية من الضحية، فهناك مثلا إعلان عن جائزة ضخمة يكسبها من يساهم بمبلغ رمزي (جهة خيرية)، والذي يتطلب بطبيعة الحال الإفصاح عن بعض المعلومات الشخصية كالإسم، والعنوان والأهم رقم بطاقة الإئتمان لخصم المبلغ الرمزي لصالح الجهة الخيرية وبالرغم من أن مثل هذا الإعلان بإمكانه أن يؤدي أن يؤدي إلى جريمة انتحال الشخصية والإستيلاء على رصيده المصرفي أو السحب من بطاقته الإئتمانية إلى الإساءة إلى سمعة الضحية [3].

2- جرائم السطو على بطاقات الإئتمان: بدأ مفهوم التجارة الإلكترونية ينتشر وذلك لسهولة الإتصال بين الطرفين واختزال العمليات الورقية والبشرية فضلا عن السرعة في إرسال البيانات وتخفيض التشغيل ونتيجة لذلك فقد تحول العديد من شركات الأعمال إلى استخدام تحول تبعا لذلك الخطر الذي كان يهدد تجارة الأنترنت كما هو عمليا لسهولة السابقة ليصبح خطرا ليثبت شبكة الحصول على أرقام بطاقات الإئتمان.

---

[1] – حسن شحادة الحسين، العمليات البنكية الإلكترونية- الجديد في أعمال البنوك من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل البنكي، لبنان، 2002، ص45.

[2] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص85.

[3] – وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الحديثة ومستقبل وسائل الدفع التقليديةفي ظل وجودها، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،27-2011/04/29،ص04.

ج/ غسيل الأموال باستخدام البطاقات المصرفية: غسيل الأموال هي عملية تدوير الأموال غير المشروعة تساعد العصابات الإجرامية على إخفاء وستر المصدر الحقيقي غير المشروع لهذه الأموال.

كذلك يعبر غسيل الأموال باستخدام البطاقات المصرفية نشاط إجرامي تتلاقى فيه الجهود الشريرة من خبراء المال والمصارف، وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبلغ كبير مما كتبته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أمواله.

د/ السلب بالقوة الإلكترونية: حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف دائنين كأجور يجب دفعها، أو فواتير يجب سدادها، وذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيينيجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المتعدي عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية وهكذا يشغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.

2- جرائم البطاقات المصرفية: مع ازدياد استعمال البطاقات المصرفية على وجه الخصوص تعددت وسائل الإحتيال في استعمالها وتنوعت صورها، ويمكن تقسيم الجرائم التي ترتكبها في حقها باستخدام هذه البطاقات إلى جرائم يرتكبها الحامل الشرعي للبطاقة وجرائم يرتكبها الحامل غير الشرعي للبطاقة كما يلي:

أ/ الجرائم التي يرتكبها الحامل الشرعي للبطاقات المصرفية: تقع من قبل مالك البطاقة إما استخدام بيانات البطاقة أثناء مدة صلاحيتها أو إلغائها وذلك على النحو التالي[1]:

- **إساءة استخدام بيانات البطاقة أثناء مدة صلاحيتها:** تتم إساءة استخدام بيانات بطاقة الدفع الإلكترونية من قبل صاحبها عبر شبكة الأنترنت عن طريق دفع ثمن السلع والخدمات التي تقدمها الشبكة، يملك الإستمارة الإلكترونية رغم علمه أن رصيد البنك غير كاف لتغطية هذه المبالغ، أو أن يقوم بإجراء تحويل إلكتروني من رصيد لآخر متجاوز رصيده في البنك مصدره البطاقة.

- **الإستخدام غير المشروع للبطاقة الملغاة في الوفاء:** قد يقوم البنك مصدر البطاقة بإلغائها، أثناء مدة صلاحيتها وذلك كجزاء لسوء استخدام البطاقة من جانب بذلك فإنه يتعين على هذا الأخير إعادة البطاقة لمصدرها، ولكن قد يمتنع العميل عن ردها إلى مصدرها، ويستمر في استخدام بياناتها، الأمر الذي يؤدي إلى إلزام البنك بالوفاء لهذه المبالغ للتاجر، طالماأن هذا الأخير لايعلم بإلغائها[2].

---

[1] - صابرينة بضياف، تركية تومي، واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية- دراسة حالة بنك خليج الجزائر، وكالة المدية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، 2017/206، ص34.

[2] - حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الجزء الأول، دار الفكر الاجمعي، الإسكندرية، 2000، ص334.

-**الإستخدام غير المشروع للبطاقة منتهية الصلاحية في الوفاء:** تسلم بطاقة الإئتمان منتهية الصلاحية لمدة معينة ولأاجل معين عادة مايكون سنة، فإذا ماحل تاريخ الأجل تعين على العميل إعادتها إلى البنك الذي أصدرها ولكن قد يحدث أن يمتنع العميل عن إعادتها إلى مصدرها ويستملر في استخدامها.

- **إساءة استخدام البطاقة في سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي:** تقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من مراكز التوزيع الآلي للنقود، بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.

- إساءة استخدام ضمان الشيكات: تقع هذه الجريمة عندما يقوم الجاني بإصدار شيك لمن اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك المصدر للبطاقة أو يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك القيمة التي يضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء بها.

- **ب- الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقة الإلكترونية:** قد يتم ارتكاب جرائم باستخدام البطاقة من قبل الغير وذلك على النحو التالي:

- **استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير:** إن السارق أو من عثر عليها سيء النية قد يتم استخدامها بطرق غير مشروعة في سحب النقود من خلال أجهزة الصراف الآلي.

- **السحب ببطاقات إلكترونية مزورة:** قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة واستبدال ما بها من بيانات وقد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة لاستمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالإعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لايخصم المبلغالمسحوب من حسابه الخاص.

يلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الإحتيال فيما بخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الباقي فيوجد حوالي 30% منها في أوربا خاصة بريطانيا، أما الباقي المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الإحتيال، وتزوير هذه البطاقات يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا أن وسائل الدفع الحديثة قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، فقد كان أكبر مشكل يعرقل نجاح وسائل الدفع الحديثة غياب نظام القانون، هذا بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية حيث كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس عليها هذه الجرائم فهي تقدم الأمان الكامل، ولقد تحسنت البنوك انطلاقا من مشاريع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغني عن حمل واستخدام السيولة النقدية في عمليات الشراء، ثم الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمقاصة الإلكترونية.

تمهيد:

غداة الإستقلال ورثت الجزائر عن النظام الإستعماري نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا ، ومن بين ما كانت الجزائر المستقلة تسعى إلى تحقيقه في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي ، و تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة ، و يضطلع بتمويل التنمية الوطنية ، و قد تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية عام 1966 و تأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة و تكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الإقتصاد الوطني .

و بعد أن قمنا بدراسة مختلف أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة ، سوف تقوم بتجسيد كل هذه المفاهيم النظرية وذلك بقيامنا بتربص في بنك شعبي جزائري بقصر البخاري و حتى يتسن لنا معرفة وسائل دفع إلكتروني الحديثة المعمول بها في البنك و كيفية إستخدامها قمنا إلى تقسيم الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني : استخدام البنك الوطني جزائري لوسائل الدفع الحديثة بقصر البخاري .

المبحث الثلث : المشاكل و العراقيل التي تواجه البنك الوطني الجزائري عند تعامله بوسائل الدفع الإلكترونية و أهم حلولها .

المبحث الأول : عرض عام للبنك الوطني الجزائري BNA

لتحقيق الأهداف المسطرة لتمويل سعت السلطات الجزائرية إنشاء نظام بنكي جزائري ساءا عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية ، أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة و بالتالي ، تم إنشاء البنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الأول: نظرة عامة عن البنك الوطني الجزائري[1].

أنشء البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966 ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في التمويل القطاع الزراعي ، وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص بنك الفلاحة و التنمية الريفية مهمته الأولى و الأساسية في التكفل بتمويل و تطوير المجال الفلاحي . ومنذ إنشائه رافق كل شخص طبيعي و معنوي يحوز البنك الوطني الجزائري أكثر من 2،6 مليون زبون من الخواص و المؤسسات الناشطة في مختلف الأحجام .

و حسب القانون 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ، المتضمن توجيه المؤسسات الإقتصادية نحو التسيير الذاتي ، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري

1- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها .

2- خروج المؤسسات في التوطين لدى البنوك .

3- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وحسب القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، يسمح لصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجيهات الإقتصادية الجديدة للبلاد ، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينهما إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي ، على غداد البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي إعتيادية ، كافة العمليات المتعلقة بإستخدام أموال الناس عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن .

و يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك جاري إعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995

و في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الجزائري من 14600،000،000 مليار دينار جزائري إلى 41600،000،000 مليار دينار جزائري مسجل بالسجل التجاري رقم (12904) لمدة تقدر ب 99 سنة إنطلاقا من تاريخ تسجيله ، و له عدة وكالات عبر التراب الوطني تقدر ب 292 وكالة .

[1] - www.bna.dz، 2019/05/15، على الساعة:15:05.

المطلب الثاني : دراسة وكالة البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

سوف تتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بالوثائق نشاءتها ، و المهام و أهم الأهداف التي تسعى لها.

أولا : تعريف بالوكالة قصر البخاري :

وكالة بنك الوطني الجزائري بقصر البخاري ، واحدة من بين تسع الوكالات تابعة للمديرية الجهوية بالبليدة ، éتأسست سنة 2006 بهدف توسع مجال نشاط البنك ، وخدمة زبائنه الموجودين بالبليدة [1].

ثانيا:نشأتها – وكالة قصر البخاري :

أنشأت بنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري سنة 2006 ، وقد تم افتتاحها رسميا في تاريخ 2007/07/04 حيث تقع في شارع زواوشة صامد أمل رأسمالها هو هو تابع لرأسمال بنك BNA الأهم الذي تم ذكره سابقا ، بحيث سجلها التجاري ذو رقم (858) [2].

ثالثا : مهام الوكالة و نشاطاتها.

يقوم البنك الوطني بنشاطات عديدة أهمها مايلي :

_ إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كم أن البنك ، يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل ، أي عند حلول أجل إستحقاق كذلك ، يصدر وصولات إستحقاق ، كذلك يصدر وصولات و سندات (و ثم عملية الاقتراض م أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين)

_ استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك أو المتعلقة بعملية التوطيق ، و التحصيل و رسالة القرض و جميع عمليات البنك .

_ اكتساب جزئي أو كلي سواءا لضمان أو بدون نتائج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين

_يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى .

_ التمويل بشتى الطرق ، عمليات التجارة الخارجية ، لاستقبال وديعة مبالغ السندات .

_ لإستقبال أموال الناتجة عن عمليات ، الدفع و الخاصة بالسفتجة ، سند لأمر ، الشيك ، فواتير أو وثائق تجارية أخرى .

[1] - www.bna.dz، 2019/05/13، على الساعة :12:00.
[2] – معلومات مقدمة من طرف مكلف بالدراسات بوكالة البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

_ تقديم خدمات مالية المتعلقة بالوثائق أو الأوراق .

_ يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة بالأسهم أو السندات

_ يقوم بتجميع العمليات التبادل سواءا كانت نقدا أو لأجل ،كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض و الإقتراض

_ يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى و المتعلقة بالقرض .

_ إكتتاب أموال من العمليات التالية : البيع و الإيجار ، وجميع العمليات المنقولة و التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين معه .

_ قبول جميع العمليات المتعلقة بالتطوير ، الإعتمادات المستدنية الغير قابلة للتعديل ، الطلبات على الإعتماد المتندى، ضمان تنفيذ جيد للعقد ، نهاية جيدة لعملية التسديد ، إضافة إلى مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية .

_ يمنح قروض بجميع أشالها ، سواءا كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من أجل تحقيق نشاطات معنية .

_ يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب ، الخصم ، ثراء الأوراق التجارية الوصولات ، الدفعات ، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين و الالتزام عند الحلول معد الاستحقاق ، و الذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية ، الزراعية ، التجارية أو المالية .

_ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض و ذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة .

_ توزيع رؤوس الأموال الأفراد و مراقبة إستعمالها.

رابعا :الأهداف التي يسع إليها البنك الوطني الجزائري BNA(وكالة قصر البخاري).

تسعى الوكالة قصر البخاري إلى تحقيق الأهداف متعددة منها :

_ جلب عدد أكبر من الزبائن، بتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة على ولائهم، وكسب المزيد منهم.

_ تحقيق الربحية لضمان الإستمرار .

_ المساهمة في الإقتصاد الوطني .

_ المساهمة في خلق مناصب الشغل لتمويل الاستثمارات.

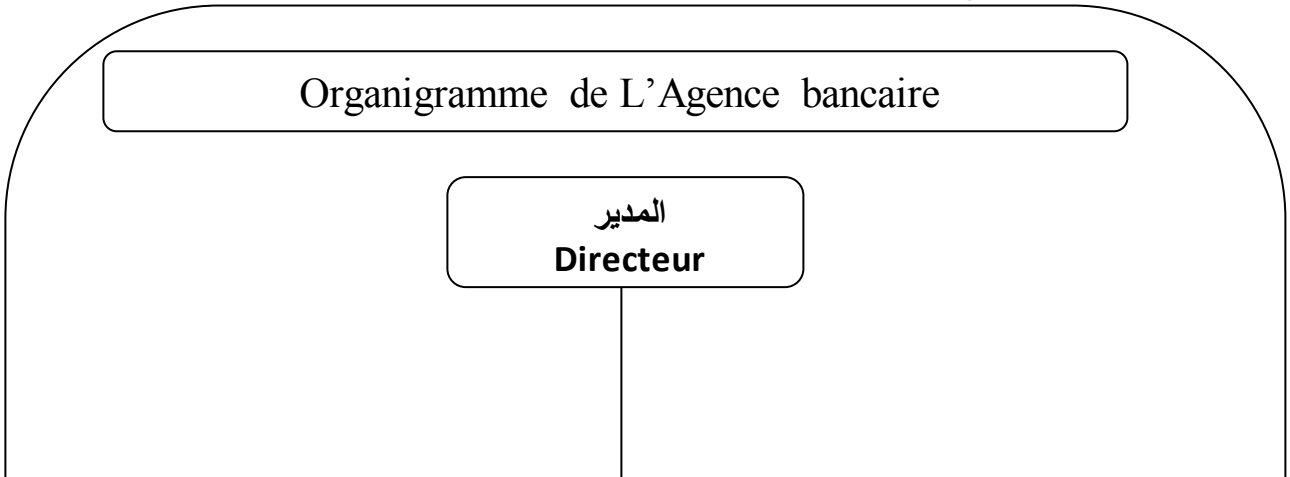
_ العمل على تلبية كل الحاجات الزبائن لخلق الثقة بينهم و بين الوكالة.

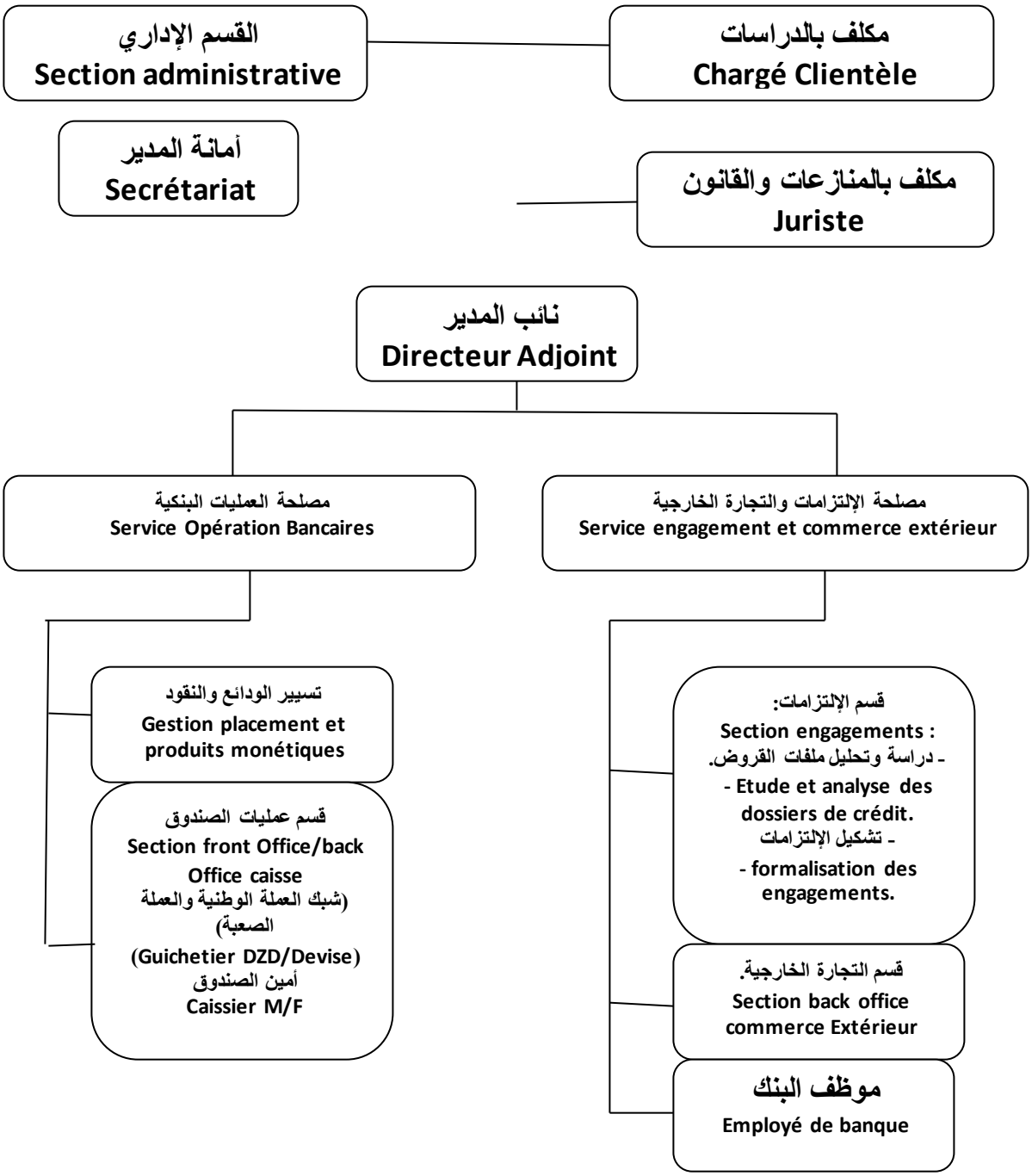
_ جلب أكبر عدد ممكن من الودائع و التي تمثل أكبر مورد للوكالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

تتواجد بالوكالة المصالح أو الأقسام مختلفة حيث وضع الهيكل التنظيمي بهدف توجيه جهود الوكالة أكثر لأجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة كحسن إستقبال الزبائن و تحقيق مصالحهم في أرع وقت ممكن .

الشكل رقم(01.03): يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة BNA لقصر البخاري:





المصدر: معلومات مقدمة من طرف مكلف بالدراسات بالوكالة قصر البخاري BNA

المبحث الثالث: استخدام وكالة البنك الوطني الجزائري لوسائل الدفع الحديثة بقصر البخاري.

حيث تتطرق في هذا المبحث إلى البطاقات المصرفية الحديثة و هي أدوات جديدة للدفع توفر لحاملها الأمانة و الراحة و تيسر لهم تعاملاتهم التي يقدمها البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول : البطاقة المصرفية الوطنية (البطاقة ما بين بنكية CIB)

في إطار البرنامج المسطر من قبل الدولة لغرض تحديث القطاع البنكي و توحيده ثم إصدار البطاقة البنكية CIB والتي ستعرف فيما يلي:

أ- تعريف البطاقة ما بين بنكية CIB

البطاقة البيوميترية CIB la carte inter bancair هي بطاقة دفع و سحب الكترونية تستعمل بواسطة موزع أوتوماتيكي الأوراقdab (didtributeur automatique de billet) ،و البطاقة البينيكية هي بطاقة دفع يستطيع حاملها من خلال حيازتها دفع ثمن السلع و الخدمات عوضا عن النقود ، وذلك باستعمال طرفيات الدفع الإلكترونية (TPE)،(Terminaux de paiement electroniques) الموضوعة على مستوى المحلات التجارية ، الفنادق ،المطاعم الكبرى ،وكالات السفر ..... إلخ وكذلك تسمح هذه البطاقة لحاملها بسحب النقود من طرف جميع الموزعات الأوتوماتيكية الأوراق (DAB)المرتبطة بشبكة CIB

كما تسمح لحاملها بتسديد الفواتير عن طريق الأنترنت (payment، e) حيث أن هذه الخدمة جديدة (سبتمبر 2016) و يمكن الإطلاع عبر المواقع التالية : djezzy.Dz_ ooredoe.dz _ _tassiliairlines .dz _ seaal.dz _ amana.dz _ airolgerie .dz_ algerietelecom cnas.dz _ ade.dz _mobilis.dz [1]

وهذه البطاقة متاحة لكل زبائن البنك على شرط أن يكون لديهم حساب بالبنك الوطني الجزائري ، ويتم إستعمالها مع أي بنك من بنوك المشاركة في هذا النظام بالإضافة غلى بريد الجزائر إذ يتم إستعمالها على مستوى وطني فقط ، حيث تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب على مدى أيام الأسبوع (7 أيام /7 أيام) وعلى مدار الساعة (24 ساعة / 24 ساعة) وفق الحد الأقصى المحدد.

كما أضاف البنك خدمة جديدة و هي إطلاع عن رصيد عن طريق (sms.bna.cib.carts) وذلك بعدما يقوم الزبون بإستخدام بطاقته المغناطيسية حيث يصله SMS يؤكد له فيه المبلغ المسحوب أو المدفوع ، إضافة إلى رصيد المتبقي، حيث حسب إحصائيات 2018/07/29، وحسب وكالة قصر البخاري، فإنه تم منح 400 بطاقة مصرفية منها 08 بطاقة ذهبية، و154 بطاقة عادية، وقد تم إجراء عقد للحصول على 09أجهزة لنهائي الدفع TPE منها 04 تم العمل بها والباقي قيد الإنتظار.

ومن بين شروط الحصول على البطاقة CIB :

_ ملئ طلب البطاقة من طرف العميل .

_يجب أن يكون للعميل حساب جاري أو حساب بنكي.

[1] – معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالعملاء بوكالة البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

_ أن يكون للعميل رصيد لا يقل عن 5000دج.

_أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن 03 أشهر

ب– شكل البطاقة مابين البنكية :

البطاقة مابين البنكية CIB بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل، موافقة و للمقاييس المحددة من قبل بنك الجزائر بموجب المنشور رقم 64/94 المؤرخ في 1994/09/28 ، و للمقاييس العالمية ISO 7810 ، وهي أيضا موافقة لمقياس EMV.

أما أبعادها فهي:

_ الطول:85.72 ملم.

_العرض: 54.03 ملم .

_السمك: 0.76 ملم.

وتحتوي البطاقة على شريط مغناطيسي يستعمل في عمليات السحب من الموزعات الآلية الأوراق النقدية DAB ، وكذا رقاقة إلكترونية تستخدم في عمليات الدفع على مستوى نهائي الدفع الإلكترونية عند التجار TPE كما أن البطاقة تحمل المعلومات التالية :

_ رمز تعريف للمصدر و كذا الشبكة .

_ إثبات هوية صاحبها (الإسم و اللقب ، الإمضاء ، التسجيل الإلكتروني للمعلومات الخاصة بالهوية البنكية لصاحب البطاقة على الشريط المغناطيسي و الرقاقة الإلكترونية)

_رقم البطاقة و تاريخ نهاية الصلاحية .

_ عنوان البنك المصدر للبطاقة (ترسل له بطاقة في حالة ضياعها)و يمكن توضيح هذه المواصفات البنكية للبطاقة في الشكل التالي :

الشكل رقم:(02.03) صورة توضح الوجه الأمامي والخلفي لبطاقة CIB



dz/ar/page de courerir_la carte cib-10/06/2019 ;10 :10www.bitakati

ج- أنواع البطاقة ما بين البنكية :

البطاقة المصرفية CIB بنوعيها في متناول جميع الأفراد شريطة أن يكون لديهم حساب بالبنك الوطني الجزائري ، وحاليا يقترح البنك على أي زبون يريد فتح حساب بالبنك أن يوفر له خدمة هذه البطاقات المصرفية فهناك نوعين من البطاقات البنكية :البطاقة الكلاسيكية و البطاقة الذهبية.

البطاقة الكلاسيكية:

و يطلق عليها كذلك البطاقة الزرقاء ، وهي بطاقة دفع بين البنوك تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية النقدية و الشبابيك الآلية لدى بنوك و مؤسسات مالية أخرى ، وفق شروط يحددها كل بنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم و مواصفات أخرى.

كتحديد سقف لا يمكن تجاوزه مع عمولة محددة.

وللحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد ما بين البنك و العميل، و البطاقة الكلاسيكية راتبها الأدنى ناقص 120.000 دج و 80% من الراتب على الموزع الآلي الأوراق النقدية في الشهر حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي [1].

وحسب وكالة بنك وطني جزائري لقصر البخاري فإنه يتم التعامل بهذه البطاقة بكثرة، لأن أي فرد يمكن أن يكتسبها بسهولة ولا تترتب أي شروط أو أسمال محدد.

الشكل رقم(03.03): صورة للبطاقة الكلاسيكية.



المصدر: https//www.bna.dz/monitique.html

_ البطاقة الذهبية :

هي بطاقة ذهبية اللون ظهرت هذه البطاقة في 2009 ، وهي بطاقة مقترحة من قبل البنوك إلى الزبائن يتم اختيارها وفقا لشروط محددة ، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع و السحب فإن هذه البطاقة توفر خدمات إضافية مع سقف سحب و دفع مرتفع نسبيا ، فهي تمنح لكبار المسؤولين و الموظفين ذوي الدخل المتوسط و الكبير .

[1] مقابلة مع محاسب البنك لوكالة قصر البخاري، 2019/05/19، على الساعة: 09:30.

و البطاقة الذهبية راتبها الأدنى زائد 120.000 دج شهرا و80 % من الراتب على موزع الآلي الأوراق النقدية في الشهر حسب الرصيد المتواجد في الموزع الآلي البنكي .

وحسب وكالة بنك وطني جزائري لقصر البخاري فإنه يتم التعامل بها بأقلية لأن لديها شرط لإكتسابها و هو الحد الأدنى لرأسمال الفرد يكون 100.000 دج.

الشكل رقم(04.03): صورة للبطاقة الذهبية.



المصدر: https//www.bna.dz/monitique.html

د_مميزات البطاقة ما بين بنكية CIB و الجهة المصدرة لها و استعمالها :

1- مميزات البطاقة ما بين بنكية CIB[1]

تتمثل هذه المميزات:

[1] - WWW.BNA.DZ.11/06/2019.00: 09 ;

-بالنسبة للبنك:

_ تعتبر البطاقة CIB وسيلة سهلة و دقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك

_ تقلل و تجنب من الصفوف الطويلة نتيجة استخدام الصراف الآلي، و بذلك تقلل الضغط على البنوك

_ تمثل مصدر مربح من خلال ما يحصل عليه البنك ممن عمولات.

_ تزيد البطاقة CIB من حجم العائدات قيسا إلى أعبائها

-بالنسبة لحاملها :

_توفير عنصر الأمان: حيث أنها تجنب العميل حمل النقود و مخاطر السرقة.

_المرونة : تكسب صاحبها مرونة الحصول على حاجاته من سيولة نقدية و سلع و خدمات في أي مكان من التراب الوطني

_مثل CIB مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي ، فهي تكسب حاملها مكانة مميزة في المجتمع

_ بطاقة يمكن إستعمالها على مدار الأسبوع و كل يوم .

_ تمكننا من الإطلاع على الرصيد في موزعات الدفع الإلكتروني مع إمكانية متابعة العمليات عن طريق الأنترنت

-بالنسبة للتاجر:

_ **تقلل CIB من المخاطر** : فقبولها من قبل التاجر تجنب تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم قبض أموال مزورة أو مسروقة.

_ **زيادة المبيعات** : تعمل CIB على زيادة المبيعات ، فهي تشجع حاملها على زيادة الإستهلاك .

02- **الجهة المصدرة للبطاقات المصرفية** :

تصدر البطاقات المصرفية من طرف مديرية Monitique التابعة لنيابة المديرية العامة المكلفة بالإستغلال SATIM شركة خاصة لأعمال الطباعة[1].

3-استعمالات البطاقة CIB:

و تستعمل البطاقة CIB كوسيلة للسحب أو الدفع بحيث يمكن إستعمالها في :

1- **عن طريق GAB** (الشباك الآلي) :

تستعمل بطاقة CIB عن طريق الشباك الآلي وفق الخطوات التالية:

_الإقتراب من الشباك الآلي و إدخال البطاقة

_تختار اللغة

_إدخال الرقم السري

_إختيار العملية ثم إتباع الخطوات المقترحة

و عند الإنتهاء من العملية يتم إسترجاع البطاقة ، و إستلام المبلغ و كذلك الوصل ويتم إبتلاع الشباك الآلي البطاقة في الحالات التالية :

_ إذا أخطأت ثلاثة مرات في إدخال الرقم السري

_ إذا تجاوزت الوقت المحدد (3*20 ثانية) بعد تسليمها دون القيام بعملية أخرى

_ يسترجع الشباك الآلي الأوراق النقدية إذا تجاوزت الوقت المحدد لأخذها (3*20 ثانية)

الشكل رقم(05.03): صورة لجهاز GAB

[1] -00: 11 2019/05/15، www.bna.dz



المصدر: www.caisse. Enregistreuse.pro.fr

02- عن طريق TPE:[1]

_الإقتراب من صندوق النقد لتسديد قيمة المشتريات

_يعرض عليك البائع آلة TPE

_تأكد من أن المبلغ الظاهر على أنه TPE يتوافق مع قيمة مشتريات

_أدخل البطاقة ثم الرقم السري

_ أثبت موافقتك بالضغط على الزر الأخضر

_ عند الإنتهاء من عملية الدفع يتم إسترجاع البطاقة ثم إستلام الوصل.

المطلب الثاني: البطاقات المصرفية الدولية.

هي بطاقات مصرفية إلكترونية تستعمل على المستوى الدولي و هي تساعد المسافرين إلى الخارج بعدم حمل العملة الصعبة معهم، و تسهيل دفع ثمن مشترياتهم عبر مواقع الإنترنت.

ويمكن الدفع أو سحب الأموال في أي مكان في العالم (حسب شبكة VISA) وتقدر مدة صلاحيتها ب 24 شهرا

و أهمها بطاقة الفيزا الدولية و الماستر كارد ، فبعدما كان هذا النوع من البطاقات ذات شرائح مغناطيسية أصبحت حديثا (منذ ثلاثة سنوات تقريبا إلكترونية)

[1] https://bitakati.dz/ar/page/comment-wtiliser-ma-carte, p39,12/05/2019,14:00-

ويمنح البنك الوطني الجزائري لزبائنه أنواع من البطاقات الفيزا الدولية :

بطاقة الفيزا العادية و بطاقة الفيزا الذهبية .

ومنه بطاقة الفيزا الدولية carte bna / visa هي بطاقة إلكترونية تستعمل على المستوى الدولي يستطيع حاملها القيام بجميع عمليات السحب من 940.000 موزع أوتوماتيكي الأوراق موزعة عبر العالم ، كما يستطيع حاملها القيام بالشراء و دفع مشترياته عند 24 مليون تاجر مشترك في شبكة فيزا الدولية كما تسمح بطاقة الفيزا الذهبية لحاملها القيام بعمليات الشراء عن طريق الأنترنت و تتميز با لتأمين : بفضل الرقم لسري ، البنك الوطني يضمن لكم حماية كافة تعاملاتهم البنكية .

_ توفر الخدمة: سحب الأموال في أي مكان 24 ساعة /24 و 7 لأيام

_ سهولة الإستعمال : تستعمل عبر شبكة التوزيع الآلي الأوراق النقدية (DAB) في العالم

ومن خلال دراستنا لوكالة bna لقصر البخاري اتضح لنا بأن الوكالة لاتتعامل بهذه البطاقة لأنها قيد الإنجاز[1].

و الجدول التالي تقارن يبن الفيزا الكلاسيك و الفيزا الذهبية.

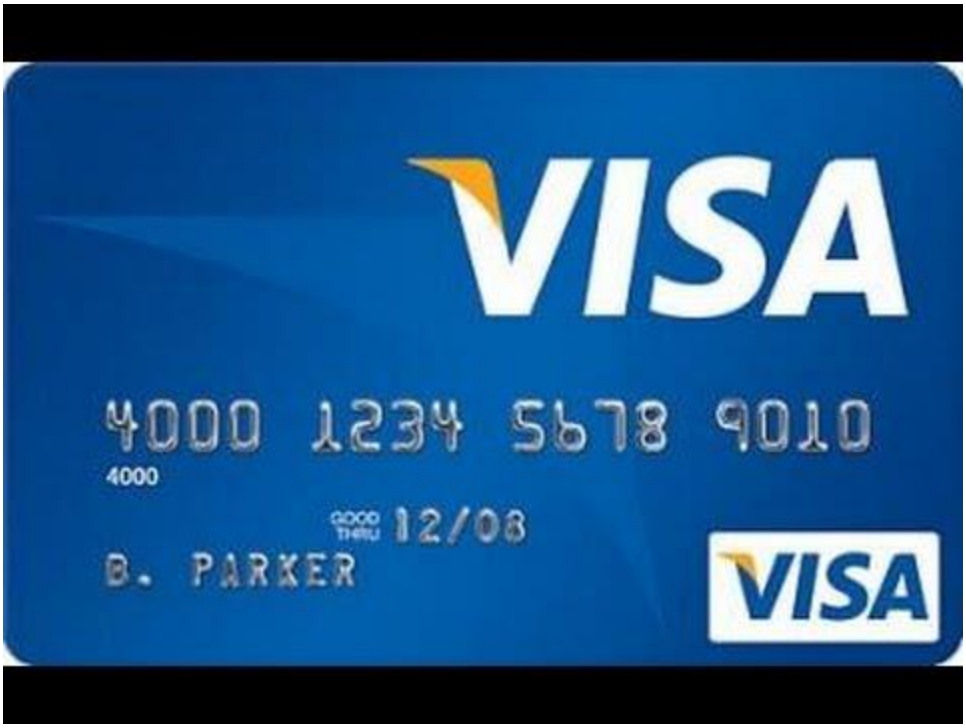
الجدول رقم:(01.03): يوضح المقارنة بين الفيزا الكلاسيكية والفيزا الذهبية.

VISA الذهبية	VSA الكلاسيكية	نوع البطاقة
4500 أورو	1000 أورو	المقدار المستحق لإكتسابه
750 أورو في اليوم	500 أورو في اليوم	الحد الأعلى للسحب
3000 أورو في اليوم	1000 أورو في اليوم	الحد الأعلى للدفع

كما أضاف البنك خدمة جديدة و هي إطلاع عن رصيد عن طريق (SMS.BNA.VISA) وذلك بعدما يقوم الزبون بإستخدام بطاقته المغناطيسية ، حيث يصله SMS يؤكد له قيمة المبلغ المسحوب أو المدفوع إضافة إلى رصيد المتبقي.

[1] - معلومات مقدمة من طرف مكلفة بالعملاء بوكالة قصر البخاري.

الشكل رقم(06.03): يوضح البطاقة المصرفية الدولية VISA



المصدر: https//www.bna.dz/monitique.html

المطلب الثالث : نهاية الدفع الإلكتروني

أولا : تعريف نهائي الدفع الإلكتروني[1]:

عبارة عن جهاز يستعمل في التعاملات ببطاقة CIB و هو نوعين طراز ثابت ، و طراز نقال و يمكن إستعماله على بعد 200 م في فضاء مفتوح ، وعلى 20م إلى 50م في فضاء مغلق ، وهو جهاز يضمن تعامل مؤمن ، سريع و فعال في التعاملات ، تسمح هذه التقنية بخصم قيمة المشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمدى موظف البيع البطاقة الإئتمانية على القارئ الإلكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل أين تخصم فيه من رصيده و تضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا .

ثانيا : مزايا الجهاز (نهائي الدفع الإلكتروني)

* أمانة تامة و مريح للوقت.

* سهل الإستعمال و غير مقلق .

* وسيلة دفع عصرية و يقبل البطاقة البنكية .

[1] – لقاء مع مكلفة بالعملاء بوكالة البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

ثالثا :نصائح الإستعمال

* يجب أن تبقى البطاقة المغناطيسية داخل الجهاز حتى نهاية العملية ، و إلا تلغى عملية الدفع و أيضا التأكد من وجود الإتصال الهاتفي الكافي عند إستعمال الجهاز

* الإحتفاظ بتذكرة الدفع في مكان خاص غير رطب

* عند توقف الآلة أثناء الطبع يجب النظر إلى الغطاء إذا كان مغلقا بطريقة صحيحة و التأكد من صلاحية الورق المستعمل في عملية الطبع

* عند فشل المكالمة المطلوبة من طرف الجهاز يجب التأكد من أن خط الهاتف موصول بإحكام و أنه غير معطل.

* عند وضع الورق داخل الجهاز يجب التأكد من جذبه جيدا نحو الخارج .

جدول رقم (3–02) نهائي الدفع الإلكتروني TPE

نهائي الدفع الإلكتروني	المبادئ العامة	التقنية	– النتائج
TPE	* يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتوجيه عملياته الشرائية بالبطاقة أثناء التسديد	* فروع موصولة شبكية تجمع بنوكا مختلفة	* يحل مشاكل نقل الأموال و يوفي الأمن

المصدر : من إعداد الطالبتين للاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف وكالة BNA

الشكل رقم:(07.03): صورة لجهاز TPE



المصدر: www.caisse. Enregistreuse.pro.fr

المبحث الثالث: المشاكل و العراقيل التي تواجه البنك الوطني الجزائري عند تعامله بوسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية) و أهم الحلول:

هناك العديد من التحديات و الصعوبات التي يواجهها البنك الوطني الجزائري بالرغم من الجهود المبذولة من طرف هذا الأخير و ذلك لنقل العديد من التقنيات الحديثة و الإستفادة .

المطلب الأول: المشاكل و العراقيل التي تواجه البنك الوطني الجزائري بوسائل الدفع الإلكترونية بأنواعها.

_البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك أيضا تواجهه عدة مشاكل و عراقيل نذكر منها

_ ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع كالنقص في الأنترنت ،و كذلك نقصها ما بين البنوك.

_نقص التشريعات الضرورية لتسهيل إنتشار الخدمات الإلكترونية و خصوصا المتعلق بالدفع الإلكتروني .

_عدم ثقة الزبون في وسائل الدفع الإلكترونية ، وذلك لترسخ المفاهيم التقليدية ، أي النقود الرقية التي هي وسيلة الدفع الرئيسية للعميل .

_ غياب البحث و التطوير بتوظيف هذه التقنية.

_عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الأنترنت و أيضا نقص الإعلام و الإتصال فالشعب الجزائري لا يمتلك ثقافة تكنولوجية متطورة ، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك[1].

_مشكل الأمية يجعل الأشخاص لا يثقون سوى في السيولة النقدية و غير قادرين على استيعاب البطاقات البنكية بأنواعها .

_وجود أزمة ثقة بين العملاء و التجار و بين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم، و قد زاد من حدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية.

المطلب الثاني : الحلول لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه بنك الوطني الجزائري .

لا بد من تبني إستراتيجيات و سياسات كحلول لهذه العراقيل و المتمثلة في ما يلي:

_ تبني إستراتيجيات تسويقية جيدة هدفها تعريف البنك بالبطاقات الإلكترونية و كذلك مميزاتها و أهم إستعمالاتها.

_تسريع و تحسين سيولة المبادلات و عمليات الدفع .

[1] – معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالعملاء بوكالة البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري.

_تعميم إستعمال الواسع لشبكة الأنترنت .

_ إعادة هيكلة التطلعات الداخلية و النظم المعلوماتية لدى البنك .

_تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين وتحسين المستوى ..

_الإهتمام بالمناخ التشريعي الذي يلائم وسائل الدفع الحديثة و المتعلق بتنظيمها و التي يكون من إختصاص الدولة .

_ الإرتقاء بالعنصر البشري و ذلك بتدريب الإطارات المصرفية على إستخدام أحداث النظم البنكية .

_لابد من توضيح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكترونية و ذلك بين القوانين التي تخص الجرائم[1].

خلاصة:

[1] – معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالعملاء.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد أنه رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، فهي تحقق هدفا واحدا وهو تأدية الوظائف الاقتصادية بشكل أيسر وأنجح على أساس دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي، وكان أولها البطاقات البنكية التي تمكنت من الانتشار عبر كل أنحاء العالم وحضيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل الدفع أخرى، ليستمر التطور فيشمل ابتكار أجهزة وتقديم خدمات جديدة تتلاءم وعالم الإلكترونيات بعد تقييمها اتضح أن هناك الكثير من العوائق التي تحد من انتشارها.

خاتمة:

ساهم إنتشار البنوك في نمو و تعدد وسائل الدفع حيث ظهر الشيك و السند لأمر و السفتجة،حققت هذه الوسائل نجاحا لكن لم تعد هذه الوسائل ملائمة لتطورات العصر،لا من حيث السرعة ولا من حيث الفعالية،فكان من المنطق إيجاد البدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنيت حيث أصبحت البنوك تتسابق بالبحث عن أفضل السبل لجذب العملاء وذلك عن □ريق مايعرف بوسائل الدفع الإلكترونية التي تتميز بالسرعة،إنخفاض التكلفة كما أنها مجرد من المادة،لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الإلكترونية يتطلب تنظيما قانونيا و درجة أمان عالية،وقد إتخذت هذه الأخيرة أشكالا متعددة منها البطاقات البنكية،الشيكات البنكية،النقود الإلكتلرونية،المحافظ الإلكترونية،حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الإلكترونية ميثالية في محا□ة بالعديد من المخا□ر.

وفي ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الإنفتاح الإقتصادي وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية،وتسعى الجزائر لمواكبة التطورات العالمية،وجدت البنوك الجزائرية في وضع بالغ الحساسية،حيث أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحولات ومن خلال الأهمية البالغة لوسائل الدفع الإلكترونية وضرورة تحديتها زودنا دراستنا النظرية بدراسة ميدانية بوكالة البنك الو□ني الجزائري بقصر البخاري BNA بهدف معرفة واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لهذا البنك.

نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بواقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية و يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية :

_ أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي و المنافسة الشديدة و التطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكترونية إلى الضغط الإلكتروني لإيجاد آلية جديدة في إستخدام و تنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنك الو□ني الجزائري للمحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد.

_ بظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم يهمل البنك الو□ني الجزائري وسائل الدفع التقليدية،بل قامت بإستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخل □ و القضاء على معظم عيوبها

_مخا□ر وسائل الدفع الإلكترونية و التي ظهرت بنسبة عالية و تنتج عن إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومنها ما يقوم به بعض المحترفين لإختراق نظم شبكة الإتصالات و الإنترنت و يقومون بتغير نظم المعلومات و البيانات.

_عدم إعتماد التجارة الإلكترونية في البنك الوني الجزائري يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية.

_إن البطاقة البنكية لم تلقى النجاح المنتظر،ويتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات.

_ ضعف الدعاية و الإعلان بخصوص البطاقة و إقتصار ذلك على المطبوعات و الملصقات التي توضع داخل مقرات وكالة بنك ولني جزائري لاتسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.

الإقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إرتئينا أن نقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة:

_ تحديث و عصرنة البنك الوني الجزائري و ذلك بتوفير بنية أساسية متطورة ذات سعة عالية مع حسن توظيفها و تأمين إستعمالها وبإدخال التكنولوجيا النتطورة و تشجيع إستعمالها في البنوك الجزائرية من أجل ربح الوقت و تقليل التكاليف و تقديم خدمة ذات جودة للعميل.

_إعطاء هذه الوسائل إهتمام أكبر من قبل البنك الوني الجزائري و العمل عليها لغرض المحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد.

_تبسيط المعاملات الناشئة عن إستخدام وسائل الدفع الحديثة في البنك الوني الجزائري.

آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع و أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية،إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب و آفاق عملية جديدة ما بينها :

_ آليات مواجهة التحديات التي تعيق إنتشار و تطور وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

_ مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية.

– دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية والأجنبية من ناحية استعمال البطاقات البنكية الإلكترونية و أثر ذلك على الأداء المالي للبنوك.

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1- أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية- الواقع والآفاق، مجموعة انيل العربية، الطبعة الأولى، مدينة نصر، القاهرة، 2006.

2- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية- الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة،2004.

3- أحمد علي نعيم،اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مديولي، القاهرة مصر،1989.

4- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم، الإقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق،مؤسسة شهاب،الإسكندرية2000.

5- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية، الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية،الطبعة الأولى، 2007.

6- أسامة كامل وعبد الغني، البنوك والنقود، مؤسسة الورد العلمية للشؤون الجامعية، البحرين.

7- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، إدارة الجامعة الجديدة، 2005.

8- إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

9- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقودو البنوك والأسواق المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000.

10- أكرم حداد، مشهور هدلوك، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

12- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر،2010.

13- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

14- حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الجزء الأول، دار الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، 2000.

15- حسن بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003.

16- حسن شحادة الحسين، العمليات البنكية الإلكترونية- الجديد في أعمال البنوك من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل البنكي، لبنان، 2002.

17- حماد عبد العال طارق، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

18- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر،1999.

19- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

20- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1430هـ-2010م.

21- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

22- رضا صاحب أبو حمد علي، غدارة المصارف(مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

23- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك دارالميسرة للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 1996.

24- زيد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

25- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004.

26- سليمان بونياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

27- شاني القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديونا المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2008.

28- شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، - رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

29- صبحي تادريس فريضة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

30- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

31- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

32- عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،1999.

33- عبد القادر بحبح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الطبعة الأولى.

34- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001.

35- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، كلية الحقوق بجامعة المنصورة والتكوين، 1982.

36- علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

37- محمد ابراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

38- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

39- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.

40- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

41- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

42- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

43- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011.

44- مصطفى كمال طه و وائل انور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

45- منهل مطر ديب شوتر، رضوان العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1996.

46- منير ابراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت، الطبعة الثانية، أسواق العقود المستقبلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.

47- منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتحاد القرارات، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000.

48- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2000.

49- منير الجنيهي، النقود الإلتكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سوتير الإزاريطة، الإسكندرية، 2006.

50- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

51- ناظم محمد نوري الشمري، الصيرفة الإلكترونية- الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع-، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان،2008.

52- نضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1430هـ،2009م.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:

* أطروحات الدكتوراه:

53- بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013.

54- دغنوش العطرة، استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكيةوأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.

* مذكرات الماجستير:

55- بورزق ابراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007.

56- صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

57- علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطور االتمويل المستدام، – مذكرة ماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011،

58- لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والإشراف الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

59- مظاهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليديةفي تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية،2012/2011.

60- هير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، – داسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإقتصادية تخصص التمويل الدولي، والمؤسسات المالية، والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي،2011/2010.

* مذكرات الماستر:

61- بن مسعي إيمان، واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الرفية- وكالة بسكرة، وبنك الخليج- الجزائر، مذكر مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/ 2017.

62- سعيدي حنان، دهيني أسماء، تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية- دراسة حالة في بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص بنوك وأعمال- علوم تجارية، جامعة سعيدة، الجزائر،2015/2014.

63- سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية ، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسرة، 2013/2012.

64- سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، واقع وتحديات، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة، مذكرة ماستر، السنة الجامعية2016/2015.

65- سومية فرقاني، وسائل الدفع الحديثة، كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)، مذكرة ماستر، تصص علوم مالية، قسم العلوم التجارية، جامعة المدية 2013/2012.

66- صابرينة بضياف، تركية تومي، واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية- دراسة حالة بنك خليج الجزائر، وكالة المدية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، مذكرة ماستر،جامعة يحي فارس المدية، 2017/206.

67- مغني سليمة، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم الحقوق، جامعة خميس مليانة، 2014/2013.

68- وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الحديثة ومستقبل وسائل الدفع التقليديةفي ظل وجودها، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر، المركز الجامعي خميس مليانة،27-2011/04/29.

❖ المداخلات في الملتقيات والندوات:

69- منصوري الزين، وسائل وأنظة الدفع والسداد الإلكتروني، عوامل انتشار وشروط النجاح، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع في المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 26، 27 أفريل2011.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

70- Ahmed Silem, Jeam – Marie, Albertimi, Economie, 05eme Edition,Dalloz, Paris,1995.

71- CHRISTINE BITOUZET : LE COMMERCE ELECTRONIQUE HERMES- PARIS,1999.

72- JEANTIN MICHL ET LE CONNU PAUT DROIT COMMERCIAL INSTRUMNTS DEPAIEMENT ET DE CREDIT ENTREPRISEDIFFICULTE «5°em EDITION «, PRECIS DALLOZ, PARIS,1999.

المواقع الإلكترونية:

73- .www.bna.dz
74- https ://bitakati.dz/ar/page/comment-wtiliser-ma-carte.
75- www.bitakati dz/ar/page de courerir_la carte cib.
76- https//www.bna.dz/monitique.html.

77- www.caisse. Enregistreuse.pro.fr.